وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

- علیوي فضیلة
- الدكتور: بومدين محمد الأمين
- قرين مريم

أجيزت ونوقشت علنا بتاريخ: ../../2024
أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الدكتور: جلولي محمد	.....	رئيسا
الدكتور: بومدين محمد الأمين	.....	مشرفا
الدكتور: بن سكران بودالي	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

من إعداد الطالبتين:

✍ عليوي فضيلة

– بومدين محمد الأمين

✍ قرين مريم

تحت إشراف الأستاذ:

أجيزت ونوقشت علنا بتاريخ: ../../2024

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الدكتور: جلولي محمد	.....	رئيسا
الدكتور: بومدين محمد الأمين	.....	مشرفا
الدكتور: بن سكران بودالي	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

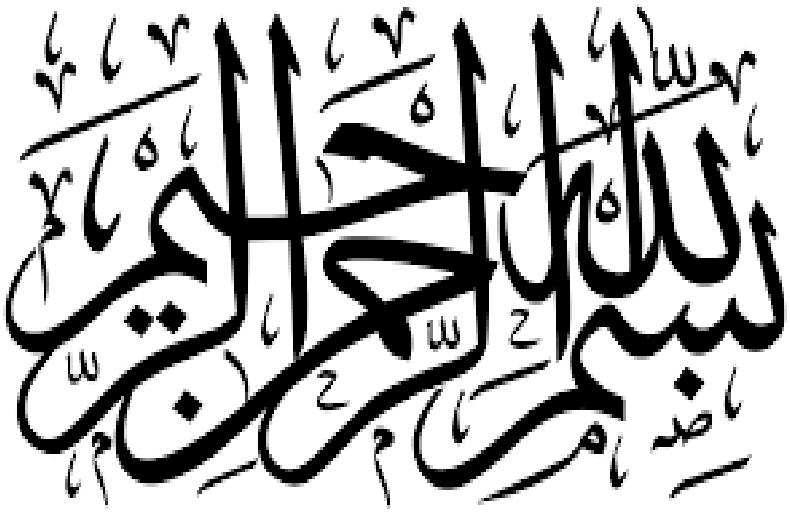
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــداء

إلى والدي الحبيب "**لخضر**"

الذي علمني أن السعي وراء العلم هو السبيل لتحقيق الأحلام.

إلى والدتي الغالية "**خديجة**"

التي كانت لي الأمان والدعم في كل الأوقات.

إلى إخوتي وأخواتي "محمد، محفوظ، يحي، فاطمة، خضرة، ناصر، مصطفى، أمين وبختة"

الذين كانوا لي عوناً وسنداً في كل مراحل حياتي.

إلى أساتذتي الكرام...

الذين لم يبخلوا عني بعلمهم وخبرتهم.

إلى زملائي وأصدقائي" أشواق، نصيرة، أمينة، مختارية، مريم، هدى ومباركة"

الذين شاركوني لحظات الفرح والتحدي.

إلى كل من آمن بي ودعمني....

أهدي هذا العمل المتواضع، عربون شكر وامتنان.

خريجتكم فضيلة

الإهـــــــــداء

"بسم خالقي ومسير أموري وعصمت أمري، لك كل الحمد والامتنان"

أهدي ثمرة جهدي، تخرجي إلى من هو جزء من القلب والفؤاد إلى أجمل وأروع الإنسان إلى قدوتي وخير مثال إلى من أحمل اسمه بكل فخر وعزة وشرف إلى **أبي العزيز** .... حفظه الله.

إلى القلب الحنون من كانت بجانبنا بكل المراحل التي مضت من تلذذت بالمعاناة وكانت شمعة تحترق لتنير دربنا..... **إلى أمي الحبيبة** رحمة الله عليها.

إلى "رشيدة" أختي أحب الخلق إلى قلبي.

إلى إخوتي جبالي الشامخة نور المحبة "محمد أمين الطيب، برزوق" .... وفقهم الله ورعاهم.

إلى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي "زوجة أخي".

إلى أعز صديقاتي وأحن القلوب حبيباتي "حميدة، حنان، إيمان، نور الهدى، فضيلة".

خريجتكم مريم

شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز العمل، فالله الحمد على هذه النعم.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى **أستاذي الفاضل " بومدين محمد الأمين**" الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث، ولكل ما قدمه لي من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه، فله أسمى عبارات الثناء والتقدير، وشكرا لكل من ساعدنا ولو بكلمة تحفيزية والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2021)، من خلال انعكاس قيام التبادل الدولي، وتحرير التجارة الخارجية، والمزايا التي من الممكن اكتسابها من الانفتاح التجاري، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، أما الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL وقد توصلنا من خلال دراستنا القياسية إلى أن الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي، حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aims to know the impact of trade openness on the balance of payments during the period (1990-2021), by reflecting the establishment of international exchange, the liberalization of foreign trade, and the advantages that can be gained from trade openness.

The descriptive approach and the analytical approach were used, and as for the applied study, we adopted On the autoregressive distributed time gap model (ARDL), we have found through our standard study that the trade openness in the study is significant, as the sign of the trade openness coefficient was positive, indicating the existence of a direct relationship between the balance of payments balance and trade openness.

Keywords: trade openness, Balance of Payments, exports and imports, gross domestic product.

قائمة المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
ملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
المقدمة أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري 01-34
تمهيد 02
المبحث الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري 03
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري 03
المطلب الثاني: أسباب الانفتاح التجاري 06
المطلب الثالث: أشكال الانفتاح التجاري 08
المبحث الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري 10
المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي 10
المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية 14
المطلب الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري المركبة 17
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري 18
المطلب الأول: نظريات المفسرة للانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي 18
المطلب الثاني: التحرير التجاري في الفكر النيوكلاسيكي 23
المطلب الثالث: التحرير التجاري في الفكر الحديث 28
خلاصة الفصل الأول 34
الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات 35-55
تمهيد 36
المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات 37
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات 37
المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات 39
المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات 40
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات 43

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات 43
المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات 46
المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات 48
خلاصة الفصل الثاني 55
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021 **56-80**
تمهيد 57
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 58
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة 58
المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتطوراتها 59
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL 66
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة 66
المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 70
خلاصة الفصل الثاني 80
خاتمة عامة 81-84
قائمة المصادر والمراجع 85-89
الملاحق 90-95

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
.1	إجمالي تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-2021	60
.2	الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-2021	62
.3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022	64
.4	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021	68
.5	نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات	70
.6	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF	72
.7	نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل	73
.8	نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds test)	74
.9	نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ	75
.10	نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي	75
.11	نتائج اختبار (*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء	76
.12	نتائج اختبار (*Jarque-Bera*) للتوزيع الطبيعي للبواقي	77

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
.1	منحنى تطور إجمالي الصادرات والواردات للفترة (1990-2021)	66
.2	منحنى تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات للفترة (1990-2021)	67
.3	منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2021)	67
.4	منحنى تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021	68
.5	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار	77
.6	اختبار (CUSUM) لثبات النموذج	78

المقدمة

توطئة:

إن زيادة الارتباط الذي تشهده دول العالم اليوم، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية تضاعف؛ نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، جميع الدول تشارك بحصة معينة في التجارة الدولية وجميع المنتجات تقريبا، إما مصدرة أو مستوردة، أو كلاهما معا.

حيث يعتبر قطاع التجارة الخارجية من بين القطاعات الأساسية لأنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى بمعزل عن باقي الدول الأخرى، أي لا تستطيع أي دولة مهما باغت قوتها الاقتصادية أن تكون مكتفية ذاتيا ومستغنية عن الدول الأخرى، هذه الحقيقة الاقتصادية تبين لنا اهتمام الدول المعاصرة بقضايا المبادلات التجارية الدولية، لأنها تدخل ضمن محددات النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة ما تشكله من الناتج الإجمالي الخام لكثير من الدول.

حيث تبحث كل دولة عن مكاسب جديدة من تحريرها للتجارة الدولية، التي لا تقتصر فقط على التبادلات السلعية، وإنما أيضا حول تداول، اكتساب الخبرة والمعرفة، فضلا عن العديد من الخدمات، بالتالي مساهمة التبادلات التجارية في الزيادة أو إعادة التخصص، تحقيق وفورات الحجم، التوزيع والتكنولوجيا بجودة عالية بأقل التكاليف، بالإضافة إلى اكتساب الميزة النسبية أو الميزة التنافسية.

وبسبب حاجة الدول النامية في التخلص من الاختلالات والخارجية وخاصة ما تعلق بميزان المدفوعات وهذا لتفاقم العجز التجاري بها وهروب رؤوس الأموال منها وارتفاع خدمة ديونها الخارجية، كل ذلك أدى إل تدخل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمعالجة الاختلالات ووضع برامج اقتصادية ومالية من أجل تصحيح الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، حيث أخذت مسألة تحرير التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن هذه البرامج التي تؤدي إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وكذا مواكبة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج أهمية الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة، مما يتناسب مع مواردها وقدراتها، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات إيجابية، سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة، وبما أن عملية الانفتاح تشمل الانخراط في علاقات وشراكات جديدة تتطلب المزيد من إعادة الهيكلة.

ونظرا لأن الجزائر من بين الدول النامية التي عانت عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات صندوق النقد الدولي المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي.

- **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

ومنه تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الانفتاح التجاري؟ ما هي مؤشراته؟ وما هي النظريات المفسرة له؟
- ماذا نقصد بميزان المدفوعات؟ وما هي أهم أسباب اختلاله وطرق معالجتها؟
- إلى أي مدى أثرت الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

- **الفرضيات:**

وللإجابة على التساؤلات ارتأينا إلى طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة وهي كالآتي:

- الانفتاح التجاري أصبح أمر لابد منه، خاصة وأن معظم الدول النامية في مسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي وجب عليها أن تزيد في صادراتها.
- ميزان المدفوعات هو بيان تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية الدول، وبالتالي يبين حالة اقتصاد هذه الدولة جراء معاملاتها الخارجية.
- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات الجزائري.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة والميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع التي تدخل ضمن التخصص.
- حداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الحالية التي يعيشها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود أثارت للطالب الرغبة في الاطلاع والبحث فيه.
- محاولة الوقوف على الانفتاح التجاري وتأثيره على ميزان المدفوعات في الجزائر لأن الانفتاح التجاري كان الطرف الفاعل فيه هي الدول المتقدمة والهيئات الدولية العالمية.

- **أهداف الدراسة:**

يتجلى هدف هذه الدراسة من خلال تبيان الأثر الهام والفعال للانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية.

- **منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

تم إتباع **المنهج الوصفي** في استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، و**المنهج التحليلي** لإبراز وتحليل واقع ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خلال مسار الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2021)، لما لها من أهمية في تحليل واستنباط بعض القضايا، وذلك من خلال إبراز الظواهر والمعطيات الاقتصادية، ثم محاولة استقرائها وتحليلها من خلال الأرقام والإحصائيات التي توفرت لدينا، و**المنهج القياسي** لقياس العلاقة أو أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

-دراسة ملال شريف الدين، (2015-2016)، جاءت بعنوان: " التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013، مذكرة مقدمة مضن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لتبيان أثر التحرير التجاري الدولي على موازين مدفوعات كل الجزائر، تونس، والمغرب، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، أما الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على مؤشر قياس الانفتاح التجاري (معامل التجارة) والأدوات الإحصائية "Eviews8"، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كانت من بينها أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان مدفوعات أي دولة، أما في الجزائر توجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية، وتعتمد كل من تونس والمغرب بدرجة كبيرة في مبادلاتها التجارية الخارجية على الاتحاد الأوروبي.

– سداوي نورة، (2018–2019)، "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لفترة: 1980–2014 دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الاستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائر. تم استخدام الدراسة القياسية لحالة الجزائر من 1980 إلى 2014 بالاعتماد على النموذج الساكن والديناميكي لمعرفة أثر الانفتاح التجاري في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى تبيان أن أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء في التحليل الساكن أو التحليل الديناميكي بكون سلبي، كذلك ما نلاحظه لباقي المتغيرات من حصة المداخيل الجمركية من الناتج ذات الأثر السلبي والإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي، أما تكوين رأسمال الخام الثابت ذو الأثر الموجب بجانب أثر متوسط أسعار البترول للبرميل على الناتج الداخلي الخام.

–دراسة سموك نوال، (2018–2019)، جاءت بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

هدفت هذه الأطروحة إلى وضع إطار لتحليل آثار الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، تتمثل الأداة الرئيسية لإجراء الدراسة في بناء نموذج للتوازن العام القابل للحساب للاقتصاد الجزائري بهدف قياس كمي لأثر سياسات التجارة الخارجية والصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري. كما تم استعمال نموذج التوازن العام القابل للحساب لتحليل حالة الاقتصاد الجزائري في توجهها نحو تحرر أكثر للنظام التجاري وكيفية تفاعله مع مختلف الصدمات الخارجية، وكانت البيانات الأساسية بالنسبة للنموذج هي جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2013، والذي تبينه مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وال تي تم بنائها باستخدام بيانات محاسبية وطنية أخرى.

-دراسة بورويس منى وخياط هبة، (2019-2020)، جاءت بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2018)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1990-2018)، وقد توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي وليس نمو ذو طابع مكثف، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج واليد العاملة المكثفة، وقد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعتبر المصدر والمحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنولوجي المتولد بالإبداع والابتكار والتجديد يبقى إحدى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى تأثير الانفتاح التجاري إيجابيا على النم الاقتصادي.

-دراسة بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، (2020)، جاءت بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مقال في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (EViews.10)تطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أي أن هناك أثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وخصوصا بعد الصدمات البترولية التي شهدت انخفاضا كبيرا سنتي 2009 وصيف 2014 مما أثرت على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

– طحطوح مسعود وبوقرورة إلياس، (2021)، "أثر الانفتاح التجاري ومكانة صادرات المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية"، مقال بمجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، الجزائر.

هذه الدراسة هدفت إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2019، وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري وتتمثل في: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، أما الفرق النسبي في الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية فتم استخدمه كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

–دراسة عنتر وكال، (2022)، جاءت بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990–2020)"، مقال بمجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990–2020)، وذلك باختبار وجود علاقة التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، باستخدام، (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)، بالاعتماد على برنامج .(EVIEWS–10) وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي، حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري، يعود هذا الأثر إلى التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني بسبب ان أغلب الصادرات ريعية، وهذا ما يؤكده الأثر الموجب لأسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

–دراسة عدة محمد، (2022–2023)، جاءت بعنوان: " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990–2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة في محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1990–2022، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم مفاهيم ونظريات

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وتحليل مسار تطور المبادلات التجارية. ومن أجل بناء نموذج قياسي تم الاعتماد على متغيرات مستقلة ممثلة في مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع التجارة الخارجية، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف، أما الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابع ممثلا عن النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة نموذج اقتصادي قياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية طبقت على سلاسل زمنية سنوية. ومن بين النتائج المتوصل إليها هو أن الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات لهما علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، فهما يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي، بينما مؤشر الواردات وسعر الصرف لهما أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

-دراسة بوقرورة إلياس، (2023-2024)، " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص العولمة والتكتلات الإقليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2020، وذلك بالاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، واختبار السببية حسب مفهوم (Granger) بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، ولمعرفة تأثير صدمة الانفتاح التجاري معبر عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما تم تضمين متغيرات أخرى مستقلة ذات صلة بموضوع دراستنا تمثلت في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وأسعار النفط، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها، أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا، وإن كانت إيجابية خلال بعض الفترات، فهي غير مستمرة، كونها متذبذبة بين قيم سالبة وموجبة، حيث لم يحقق الانفتاح التجاري أثر إيجابي مستمر، وبعد إجراء اختبار السببية حسب مفهوم (Granger) بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، يتبين أن الانفتاح التجاري لا يسبب النمو الاقتصادي. كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية استفادة الجزائر من الانفتاح التجاري بشرط توفر السياسات التكميلية، التي تمس عديد الجوانب: الإطار المؤسسي، فعالية ومناخ الاستثمار، توفر رأس المال البشري. وفي حالة عدم توفر الشروط السابقة من غير المتوقع أن تكون هناك تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **تقسيمات البحث:**

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول رئيسية: الفصل الأول خصص للأدبيات النظرية الخاصة للانفتاح التجاري احتوى على ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم حول الانفتاح التجاري من تعريفه أسبابه وكذا أشكاله، والمبحث الثاني خصص لمؤشرات الانفتاح التجاري، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.

الفصل الثاني خصص للميزان المدفوعات الذي احتوى على مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات ميزان المدفوعات من مفهومه، أهميته وكذا مكوناته، أما المبحث الثاني خصص لمفهوم التوزان والاختلال في ميزان المدفوعات حيث تطرقنا إلى أنواعه وكذا أسبابه وطرق تصحيحها.

أما الفصل الثالث خصص للدراسة القياسية من خلال الطريقة والأدوات المنتهجة في الدراسة وتحليل البيانات للوصل إلى النتائج ومناقشتها، كما قمنا بإنهاء دراستنا بخاتمة عامة تحتوي ما استخلصناه من النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للانفتاح التجاري

تمهيد:

إن الانفتاح التجاري أو التحرير التجاري هي مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية والتي تعتبر الشريان الأساسي في أي اقتصاد، فقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وذلك عن طريق إزالة كافة الحدود والقيود والحواجز الجمركية، وما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة بالتجارة الدولية، وقد تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، لذلك سنتناول بعض المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري وأهم مؤشرات قياسه وأهم النظريات المفسرة له.

المبحث الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري

إن الانفتاح التجاري ما هو إلا جزء من الانفتاح الاقتصادي، أما الجزء الآخر فيتمثل في الانفتاح المالي، فالانفتاح الاقتصادي للبلد هو كل ما يتعلق بالمبادلات فيما خيص السلع والخدمات بالإضافة إلى مبادلات القيم المنقولة والاستثمارات في رؤوس الأموال، المتبع بانخفاض احتكارات الدولة من خلال التدابير المقيدة، وعليه فالتحرير ما هو إلا عملية لتحرير النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم تعاريف الانفتاح التجاري وأهدافه.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري

لقد حدث تطور كبير في مفهوم الانفتاح التجاري وتعددت محاولات تعريفه وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى لانتشار مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، وعلى العموم فإن من أهم التعريفات الانفتاح التجاري نذكر:

الانفتاح التجاري هو تلك العملية التي تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الدولية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل فهو بذلك يتخطى حدود السوق الوطنية إلى حدود السوق الدولية، فهو ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع بل أيضا الخدمات، التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي ورأس المال.[1]

عرف المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية.[2]

حسب M. Michelaly. Papar Geongion, A.Mالانفتاح التجاري يقاس حسب مقياس تحرير التجارة المؤلف من الأرقام (1–20) حيث يمثل رقم (1) أقل درجة تحرير ورقم (20) يمثل أعلى درجة تحرير.

1– محمد قابل صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 39.

2– ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 04.

يعرف تحرير التجارة كأي تغيير يؤدي إلى حيادية نظام تجارة الدولة، حيث يسود الاقتصاديون دون تدخل حكومي يتم فهم تحرير التجارة من خلال أربعة مناهج تشمل تقليل القيود الكمية، تغيرات سعر الصرف، وتغير السياسات.[1]

تعريف الانفتاح التجاري حسب Baghawati – Krueger: الانفتاح التجاري بمعنى إتباع سياسة تقليل العوائق التي تتواجه الصادرات ويميزه تحرير التجارة دون ضرورة التي تكون الرسوم الجمركية صفر أو منخفضة، مما يعني إمكانية وجود اقتصادي مفتوح ومحرر في الوقت ذاته تعريفات جمركية.[2]

تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح: يعرف الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والخدمات:

– **الانفتاح التجاري السطحي:** يركز على إزالة الحواجز التقليدية مثل التعريفات الجمركية ولكن يعتبر غير كاف لتحقيق فوائد كاملة من التبادل التجاري يجب أيضا التركيز وتعزيز القدرات الصناعية لضمان الاستفادة شاملة من الانفتاح التجاري.

– **الانفتاح التجاري العميق:** يشمل إزالة الحواجز التقليدية وتسهيل حرية تنقل الأشخاص، مع توحيد القوانين التجارية يظهر فشل التجربة العربية في هذا المجال بسبب غياب قواعد موحدة وتحديات بيروقراطية، مما يبرز أهمية تطور مستدام في العلاقات التجارية الدولية[3].

يعني الانفتاح التجاري تبني سياسة تتجاوز التحيز ضد التصدير، مع التركيز على التوازن بين التصدير والاستيراد، وتقليل الرسوم الجمركية العالية.

إن معظم مفاهيم الانفتاح التجاري تحوصل حول التوجه من السوق المحلي إلى السوق الدولي مع إزالة وخفض الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية وأسعار الصرف للتنقل للسلع والخدمات عبر الحدود، مع حرية تنقل عوامل الإنتاج وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية، ومما لاشك فيه أن الدول التي تفرض حماية على أسواقها المحلية من المحتمل أن تجلب بعض الاستثمارات الوافــدة إليها، تكون لهدف التغلب على تلك الحواجز، حيث أنها تنتج داخل الدولة بدل التصدير لها، و بالتالي فإن التكنولوجيا التي تحصل عليها هذه الدولة تكون

1- عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2004–2005، ص 81.

2 - Sebastian EDWARDS, Openness، Trade liberalization and growth developing countries, Journal of Economic Literature، London, 1993, p. 1367

3- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد لطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 167.

أقل كفاءة وأقدم نوعية فهدفها منافسة الشركات المحلية المماثلة، أما الدول ذات النظم التجارية الأكثر انفتاحا فهي تجتذب استثمارات أجنبية بهدف الإنتاج من أجل الأسواق الخارجية وبالتالي جلب التكنولوجيا وإدارة أكثر كفاءة.[1]

وعليه يمكن القول **أن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.**

ثانيا: أهداف الانفتاح التجاري

تسعى العديد من الدول إلى تحقيق أهداف من خلال الانفتاح التجاري نذكر منها:[2]

- إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المتخلفة وخاصة البلدان النامية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة، وتحرير تجاه البلدان النامية.
- بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية نصيبها من النمو في التجارة الدولية.

1- الحويش ياسر، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص187.

2- صالح عيسى سعد، ومحمد اسماعيل عطية، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام أنموذج(ARDL) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 45، 2018، ص 249.

المطلب الثاني: أسباب الانفتاح التجاري

أغلبية الأسباب والدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:

- جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، والتي تعتبر السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية فمهما كانت القدرات الاقتصادية لأي دولة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية.[1]
- يرجع رغبة بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع المستوى المعيشي فيها.
- وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا، والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية.
- اختلاف الأذواق وبحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل krugmanو Lancasterأن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع.[2]
- فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح، من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للمواد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.
- الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.
- تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا tigers وتجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية.
- دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.
- القرب المكاني والموقع الجغرافي عامل رئيسي لانفتاح الدول وتحرير تجارتها، حيث أثبتت دراسة Frankel, Romer (2000)أن العوامل الجغرافية من خلال المسافة، الحدود المشتركة وحجم

1- صغير فؤاد، لعسكري خالد، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، 2012-2022، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاديات العمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022-2023، ص 03-04.

2 - Edwards S,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Countries», Vol 31,N°03, p1364.

السكان درجة عالية في نسبة الانفتاح أن حصة التجارة الفعلية بين إندونيسيا، ماليزيا، وسنغافورة هي مرتفعة نتيجة العوامل الجغرافية[1].

- البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، مستويات معيشة راقية والبحث عن تقليص الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن دول شرق آسيا بإتباعها للاستراتيجية التوجه إلى الخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل الفرد مرتفع، مثل سنغافورة التي أصبحت نموذج للبلدان الأخرى.
- تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية.

أثبت الاقتصادي Mateus(1995) أن دخول النمو والأسيوية تحصل على تكنولوجيا من البلدان المتقدمة عن طريق حجم الاستثمارات في سياق استراتيجية الاقتصاديات الموجهة نحو التصدير واستيراد السلع الرأسمالية الاقتصادية[2].

- كذلك من حيث أسباب انفتاح التجارة الخارجية، هو تخفيض العديد من البلدان للتعريفية الجمركية التدريجي في ظل اتفاقيات التجارة الحرة التكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف أقل.

إن السبب الرئيسي لهذا النوع من الانفتاح هو اللحاق بالركب Cutch-Up، حيث أكد Torres Larre (1991) أن تأثير اللحاق بالركب يكون حول المكاسب المتعلقة بمجموع الإنتاجية والتقنيات التي تؤدي إلى فكرة استيراد التكنولوجيا، من طرف الأعوان المقيمين مشيرا إلى البرتقال وإسبانيا والتجربة اليونانية في 60 و80 التي تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التجارة الدولية شرط لاسترجاع الأثر الايجابي. كما يرى Ben David (1993)أن التجارة الدولية له دور مركزي في اللحاق الركب بما يعني ذلك مواكبة التطورات والمسايرة الحداثة الدولية.[3]

1- Marc Siroën j, (1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique : Une comparaison des modèles», vol 39, N°3, p 513.
2- Frankel A, Romer D, Cyrus T, (2000), «Trade and Growth in East Asian Countries: Cause and Effect», Vol 23, N. 5732, p 11.
3 - Afonso. O, (2001), «The Impact of International Trade on Economic Growth», Portugal, N°106, p21.

المطلب الثالث: أشكال الانفتاح التجاري

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول في العالم، بل تتبع الدول أشكال متعددة لتحرير تجارتها، سواء بالنسبة للسلع والخدمات من خلال التصدير والاستيراد، أو بأشكال أخرى متنوعة. [1]

1. **التحرير التجاري التام:**

هو أحد الأشكال الهامة للانفتاح التجاري بين الدول، ويشمل حرية دخول وخروج السلع والخدمات حيث لا تفرض الدول أي قيود على دخول أو خروج السلع والخدمات عبر حدودها، مما يسمح بتدفق حر للتجارة. [2] وحرية انتقال عوامل الإنتاج تشمل هذه الحرية حركة العمالة، والرأسمال، والتكنولوجيا بين الدول بدون عوائق تجارية.

التدفق التام للاستثمارات الأجنبية حيث يسمح التحرير التجاري التام بدخول الاستثمارات الأجنبية بشكل حر، دون فرض قيود أو تحجيم من الحكومة.

هذه الصيغة من التحرير التجاري تهدف إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الدول، وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات بشكل متبادل ومفيد لجميع الأطراف المشاركة.

2. **التحرير التجاري الجزئي:** يمكن وصفه على النحو التالي:

- تخفيض القيود التجارية في هذا النوع من التحرير، لا يتم إلغاء القيود التجارية بشكل كامل، ولكن يتم تقليصها أو تخفيضها لتشجيع التبادل التجاري.
- استراتيجيات الانفتاح يمكن أن يتم تنفيذ التحرير الجزئي عن طريق إحلال الواردات بمنتجات محلية أو تشجيع الصادرات لتعزيز الانفتاح التجاري بين الدول.
- الاتفاقيات الثنائية، يتم تحقيق التحرير الجزئي من خلال اتفاقيات ثنائية بين دولتين أو مجموعة من الدول وتحدد هذه الاتفاقيات شروط التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة.
- عدم المساواة في الفوائد قد ينتج عن التحرير الجزئي عدم تحقيق ربح متساو لجميع الدول المشاركة، حيث يمكن أن تتعرض بعض الدول أكثر من غيرها بناء على شروط التحرير التجاري.

3. **التحرير التجاري المتعدد الأطراف:**

يشمل التفاوض والتوافق بين عدة دول أو منظمات دولية لتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود وتقليل العوائق التجارية.

1 - Afonso. O, (2001), «The Impact of International Trade on Economic Growth», op. cit, p21.

في هذا السياق، بعض الدول يمكن أن تضطر إلى فتح أسواقها تلقائيا لدول أعضاء أخرى بموجب الالتزامات الدولية والمبادئ التنظيمية، بينما تتبع الدول الأخرى نهج المعاملة بالمثل عند فتح أسواقها تجاه الدول الأخرى وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية للتجارة.

4. التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الأولى والأفضلية من الدرجة الثانية:

يركز على تحقيق التبادل الحر للسلع والخدمات بين الدول لتحقيق أقصى فوائد اقتصادية، بينما يركز التحرير ذو الأفضلية من الدرجة الثانية على تحقيق هذه الفوائد بشكل أقل تفضيلا مقارنة بالتحرير ذو الأفضلية الأولى، ولكن مع تخفيض العوائق التجارية بشكل جمركي وغير جمركي لتعزيز التجارة. [1]

التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الأولى يتيح حرية تامة لتحرك عوامل الإنتاج والمنتجات عبر الحدود، مما يسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية لجميع الدول المشاركة ويعزز التبادل التجاري العالمي بشكل فعال.

في التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الثانية، تظل هناك قيود جمركية أو قيود غير تعريفية، لكنها تخفض أو تمارس بشكل أقل من الدرجة الأولى، مما يقلل من التبادل التجاري الحر، لكن يتم تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية وتقليل العوائق التجارية بشكل عام، ويمكن تحقيقه عبر اتفاقيات ثنائية بين الدول، تشكيل اتحادات جمركية، أو اعتماد استراتيجيات سياسية تشجع على زيادة الصادرات وتحليل الواردات، وذلك لتحقيق فوائد اقتصادية معينة وتقليل العوائق التجارية.

الانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأولى هو النظام التجاري الذي يسمح بتدفق حر للسلع والخدمات دون وجود أي عوائق تجارية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات، ويتميز بعدم وجود دعم للصادرات أو أي تشوهات تجارية أخرى.

1- Daniel Rouget F, (2006-2009) , « Les politiques commerciales », CP de SES , p5.

المبحث الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري

تتنوع طرق قياس الانفتاح التجاري بتعدد أنواع الدراسات، حيث يرتبط العديد من الباحثين في دراستهم بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن دراستهم للانفتاح بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن طرق قياس الانفتاح لا تأخذ بعين الاعتبار عاملا واحدا فقط، بل تتأثر أيضا بعوامل أخرى مثل كثافة التجارة الخارجية، وهذا يجعلنا متنوعة ومعقدة.

المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يعتبر هذا النوع من المؤشرات الأكثر استعمالا لأن من خلال تبرز درجة انفتاح البلد، وذلك بملاحظة معامل الانفتاح أو تقييم الانفتاح بأدوات السياسة الحمائية.

1. درجة الانفتاح التجاري:

يمكن وصف هذا المؤشر بأنه منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية، حيث يستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة،[1] ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F) ويمكن تمثيله رياضيا بالصيغة التالية:

حيث أن:

$$F = \sum_{i=0}^{n} \frac{(Xi + Mi)}{PIB}$$

Xi : هو صادرات الوطنية، مجموع قيمة السلع الخدمات المنتجة محليا وتباع خارج الحدود الوطنية للبلد(i).

Mi : هو الواردات من السلع وخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد(i).

PIB : الناتج المحلي الخام، وعادة ما يقاس بمجموع القيم المضافة للبلد.

1 - Caupin V, Sedik T.S, (2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique», CERDI, p15.

انتقادات المؤشر:

- هذا المؤشر يثير الكثير من الانتقادات بسبب احتوائه على معايير الاعتماد الاقتصادي على الخارج وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الوطني، يتسبب هذا في استناد المؤشر إلى حجم التجارة الخارجية للدول النامية بشكل كبير، مما يثير الانتقادات بسبب تعقيدات القياس وتأثيرات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، نظرا لارتباط مجموع صادراتها ووارداتها بالمواد الأولية، بالرغم من ارتفاع درجة الانفتاح، فإن هذه الدول تظل أكثر تبعية وانحيازا نحو البلدان المتقدمة بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية، في المقابل بعض الدول المتقدمة تتميز بكثافة أكبر في التدفقات التجارية، إلا أن المؤشر يصنفها كدول مغلقة بسبب عوامل أخرى تؤثر على درجة ارتباطها.[1]
- درجة الانفتاح ليست مؤشرا مطلقا، بل قد تتأثر بالتشوهات المتعلقة بالسياسات الليبرالية أو التجارية، مما يجعلها متغيرة وغير ثابتة، هذا التحيز التجاري يظهر عندما تقوم بعض الدول باستيراد سلع وسيطية ومنتجات نصف مصنعة، ثم تضمها في عملية التصدير للسلع النهائية، مما يؤثر على دقة تقدير درجة الانفتاح، بالإضافة إلى ذلك تواجه الدول التي تستورد سلعا وسيطة ومنتجات نصف مصنعة قيود تجارية منخفضة، سواء كانت جمركية أو غير جمركية، مقارنة بالقيود التي تشهد زيادة نسبية في معدل التقييد التجاري.
- وجود تحيزات إحصائية حيث تظهر أن الدول الكبرى تتمتع بمعدل تغطية الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي يفوق 100.

2. مؤشر التركز السلعي للصادرات

مؤشر التركيز السلعي للصادرات يقيس درجة التنويع في صادرات البلد، وعندما يتجاوز نسبة 60%، يشير ذلك إلى تبعية اقتصادية للسلعة المصدرة وتواجه الدولة قيودا وعوائق من الدول المستوردة، خاصة عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، يكون من ضروري النظر إلى بعض الجوانب الأخرى أيضا مثل تنويع السوق المستهدفة، وتحديد استراتيجيات السعر والتسويق بشكل متسق ومستمر والتعاقد على العقود المستقرة مع العملاء، وتطبيق سياسات التغطية لتقليل المخاطر الناجمة عن التذبذبات السعرية، أما إذا كانت النسبة المرجعية المعتمدة فهذا يعني أن نسبة التركز السلعي للصادرات قد انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير، مما يعكس تطورا إيجابيا على هيكلة الصادرات وتنوعها، وعليه عندما ينخفض المؤشر، يشجع

1 – Jean M.S., (2000), « l'ouverture commercial est–elle mesurable ? », CERESA, Paris, France, p 3.

البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عن ذلك باستخدام معامل جيني–هيرشمان، مما يمكنه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل الآثار السلبية لتقلبات الأسعار على السلع المصدرة كما يلي:[1]

$$CPm = (\sum_{i}^{n} \frac{Xit}{Xt})^2$$

حيث أن:

CPm : مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X_{it} : صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة t.

X_t : مجموع الصادرات خلال السنة t.

3. المؤشر الجغرافي:

مؤشر Frankel ,Romer 1999 يستخدم لتحليلي كيفية تأثير التجارة الدولية على زيادة دخل الفرد بشكل أساسي، بإدراج المتغيرات الجغرافية الحديثة، يمكن تحديد الحصة التجارية للبلد عبر التحليل المبادلات الثنائية بين البلد المعين وشركائه التجاريين، وذلك لفه كيفية تأثير التجارة الدولية على دخل الفرد، مثل حجم السكان، نصيب الفرد من الدخل، مثل حجم السكان، نصيب الفرد من الدخل، والمناطق والحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية التي تجذب البلدان إلى إجراء المبادلات التجارية للبلد بجمع حصص مساهمته في المبادلات التجارية الثنائية مع جميع شركائه، ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:[2]

حيث أن:

$$\text{oj (Tij/Yi)} \left(\frac{T}{Y}\right) i =$$

i (T/Y) : يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) بالنسبة للناتج المحلي الخام للبلد i.

{Tij/ Yi}: حصة التجارة بين البلد i والبلد j.

يمكن تعبير ذلك بالمعادلة التالية:

حصة التجارة الفعلية = (الحجم*العلاقة الإيجابية للتجارة الثنائية) / (المسافة *التكاليف).

حيث:

1- السواعي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، عامل الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 281.

2 - Frankel. A, Romer. D, Cyrus T, (2000), «Trade and Growth in East Asian Countries: Cause and Effect», op. cit, P 4-9.

الحجم: يشير إلى حجم التجارة بين البلدين.

العلاقة الإيجابية للتجارة الثنائية: تعبر عن قوة العلاقة التجارية بين البلدين.

المسافة: تمثل البعد الجغرافي بين البلدين.

التكاليف: تشمل تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية وأي عوامل التي تأثر سلبا على التجارة.[1]

يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Ln\ (Tij/GDPi)=a_0+a_1LnDij+a_2LnSi+a_3LnSi+eij$$

حيث أن:

Tij : يمثل حجم التجارة الثنائية بين البلدين i و j.

GDP : يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

Dij : المسافة بين البلدين.

Si و Sj : تقيس الحجم البلدين.

eij : متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة والحدود المشتركة والبعد عن الموانئ.

1 - Frankel A, Romer D, (1999), «Does Trade Cause Growth», Vol. 89, No. 3, p382.

المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية

تتمثل هذه المؤشرات في:

1- مؤشر متوسط التعريفة غير الموزون:

يعتبر أحد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما يرتفع هذا المؤشر فإنه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقيمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات، استعمال هذا المقياس من طرف "Fischer".

يمكن وصف العلاقة بين متوسط معدل التعريفات الجمركية ودرجة الانفتاح التجاري بأنه كلما زاد متوسط معدل التعريفات الجمركية، قلت درجة الانفتاح التجاري، يعتبر هذا المقياس المستخدم من قبل "Fisher2000" كمؤشر غير مثالي لأنه يعتمد على قسمة مجموع رسوم الاستيراد على حجم الواردات، وهو مؤشر يمكن أن يكون متأثرا بعوامل أخرى غير دقيق وغير موثوق كمؤشر لقياس الانفتاح التجاري، يعاني المقياس من ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية دون مراعاة كميات السلع المستوردة التي يمكن تداولها بسبب انخفاض ميل الواردات المقابلة، وعدم احتساب القيود غير التعريفية، مما يجعله غير دقيق كمؤشر لقياس درجة الانفتاح التجاري.[1]

2- مؤشر متوسط التعريفة الموزون:

هذا المؤشر يأخذ في الاعتبار معدل التعريفية الجمركية لكل سلعة، ويقوم بتقدير أهمية السلعة في مجموع السلع المستوردة. ومع ذلك، يعاني من انخفاض الطلب على السلع ذات التعريفية المرتفعة المنخفضة،[2] ويفتقر إلى سلسة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع في اقتصاديات الدول النامية.

3- معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي:

معدل المتوسط للتعريفة الاسمية يحسب مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، في حين يتم حساب المعدل الفعلي أو الحماية الفعلية بنسبة من الإيرادات الجمركية على التجارة الإجمالية، بما في ذلك الصادرات والواردات، أو الواردات فقط، وهو يعكس التأثير الفعلي للتعريفات على الاقتصاد.

المعدل التعريفي الاسمي يؤثر مباشرة على السلع النهائية وينعكس ذلك على المستهلكين، بينما يعكس معدل الحماية الفعلي واردات السلع الوسيطة والمواد الأولية، مما يأخذ بعين الاعتبار القيمة

1 - Rodriguez F, Rodrik D, (2001), «trade policy and economic Growth», Vol 15, p262.

2- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 284.

المضافة. هذا المؤشر أثار اهتمام الاقتصاديين لتأثيره على الاقتصاد مثل[1] « Harry Johnson» (1965) , Balassa (1965) , Corden (1966)

وتحسب كالتالي:[2]

$$F = \left(\frac{t - ar}{1 - a}\right)$$

حيث أن:

t : معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية.

r : معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع النهائية. a : نسبة قيمة المستوردات إلى قيمة السلع النهائية.

F : معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحلين للسلعة.

ارتفاع المعدل الفعلي يعكس تقليل الواردات من السلع النهائية بسبب زيادة التعريفة الجمركية، وبالتالي، الصناعات التي تحصل على تعريفة أعلى للحماية ستزدهر أكثر من تلك التي تحصل على تعريفة أقل.

الانتقادات تشير إلى ضعف كل من المؤشرين في قياس مدى التقييد التجاري للبلد، من جهة نظر المنتجات التي تخضع لتعريفة محددة، التعريفة النوعية لا تؤثر بنفس القدر على كميات السلع المستوردة، دون مراعاة تأثير الرفاه الاقتصادي، في الدول ذات المستويات الدخل المرتفع، التعريفات النوعية لا تشمل القيود غير النوعية، ومعظم البلدان النامية تسعى لتحرير تجارتها من خلال استبدال القيود الجمركية بقيود غير جمركية، مثل القيود الصحية والأمنية التي تكون صعبة التحديد.[3]

4- مؤشر التشويه:

في عام 1992 قدم David Dollerمؤشر التشويه في الانفتاح التجاري لقياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو بطريقة غير مباشرة، حيث يقوم المؤشر بتقدير القيود التجارية التي تسبب تشويه في سعر الصرف الحقيقي. ويعكس ذلك الوضع حيث يكون هناك قيود تجارية مع وجود سياسات توجه نحو الخارج. يصف Doller هذا المؤشر كتقدير لمدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة

1 - Edwards S, (1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries», op .cit ,p1362

2- دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، جامعة عني الشمس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1975، ص112.

3 - Caupin V, Sedik T.S, (2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique», op. Cit, p41.

الحرة في النظام التجاري، حيث يكون المؤشر كبيرا كلما زادت الأسعار نتيجة لزيادة نسبة الحماية على مدى سنوات طويلة.[1]

تم انتقاد هذا المؤشر من قبل Rogoff في عام 1996، حيث أشار إلى التشوه في سعر الصرف الحقيقي لا يعود فقط إلى السياسة النقدية وأسعار الصرف المتبعة من قبل البلد، وأن قانون السعر الواحد ليس واقعا وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه، وقد أرجع ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمصدرة إلى السياسة النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

1- Rodriguez F, Rodrick D, (2001), «trade policy and economic Growth», op. Cit, p273.

المطلب الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري المركبة

مؤشر المركبة التي يتم استخدام في دراسات معينة لغرض الدراسة المستهدفة عادة ما تشمل مؤشر الانفتاح التجاري "ساكس وورنر" لعام 1995، بجانب مؤشرات أخرى قد تختلف حسب طبيعة الدراسة والمتغيرات المراد فحصها. بناء على الوصف الذي قدمته، يمكن التعبير عنه بـ "مؤشر الانفتاح التجاري الافتراضي" الذي يتراوح قيمته بين 0 و10، والذي يعتمد على خمسة مقاييس للسياسات التجارية، حيث تكون قيمته صفر عندما يكون اقتصاد البلد مغلقا وتتجاوز معدل التعريفات الجمركية المتوسطة 40%، ومتوسط القيود غير التعريفية يتجاوز 40% من تغطية الواردات، واعتماد البلد على نظام اشتراكي، تجاوز قسط علاوة السوق السوداء نسبة 20%.[1]

هذه العوامل تلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى السيطرة على سعر الصرف، حيث يمكن أن تؤدي علاوة السوق السوداء العالية إلى تقليل كمية العملة الأجنبية المتاحة في السوق.

مؤشر sw يتعرض للكثير من الانتقادات بسبب تضمينه لمؤشرات غامضة وتظليل كبير، وهو يشبه دور الضريبة على الواردات بشكل كبير.

مؤشر القيود غير التعريفية الذي انتقده pritchett في عام 1996 يعتبر ضعيفا وغير موثوق به، حيث لا يتمتع بالشفافية في عملية التصريح به وتفسير الإحصائيات، مما يؤدي إلى ارتفاع الحواجز غير الجمركية وتقييد التجارة، حتى لو أظهر البلد كونه منفتحا تجاريا.[2]

مؤشر sw الذي انتقده Srinivasanو Bhagwatiفي عام 1996 يعاني من صعوبة في تفريق سياسات الانفتاح الخارجي عن السياسات الاقتصادية المحلية، مما يؤدي إلى تشوهات ناتجة عن السياسات الاقتصادية المحلية، مما يؤدي إلى تشوهات ناتجة عن التدخل الحكومي وعدم وضوح التدابير السياسية التجارية وعدم قابليتها للقياس الكمي، ويقتصر على تحديد مقاييس السياسات التجارية بشكل مباشر دون مراعاة جميع العوامل التي تؤثر غير مباشرة على التجارة الخارجية.[3]

استخدام مؤشرات أخرى مثل المؤشر المركب للانفتاح التجاري من قبل Edwards في عام 1998 لدراسة تأثير الانفتاح التجاري على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث تشمل تسعة مؤشرات Wacziarg في عام 1998 لقياس الانفتاح التجاري، هو مزيج خطي لثلاث مؤشرات تمثل في متوسط معدل رسوم الاستيراد، ونسبة تغطية القيود غير التعريفية، ومؤشر sw.

1 - Rodriguez F, Rodrick D, (2001), «trade policy and economic Growth», op. Cit, p280-281.
2 - Jean M.S., (2000), « l'ouverture commercial est-elle mesurable ? », op. Cit, p 4.
3 - Jean M.S., (2000), « l'ouverture commercial est-elle mesurable ? », op. Cit, p 4.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري

اتجهت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير ودراسة أسس التبادل الدولي والعوامل الاقتصادية التي تحكمه، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة وستتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.

المطلب الأول: نظريات المفسرة للانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي

يجتمع أغلب الاقتصاديون على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية فهي نقطة الانطلاق في تفسير وتبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل الدولي، ومن أهمها نجد نظرية الميزة المطلقة لـ "أدم سميت" ونظرية الميزة النسبة لـ " دافيد ريكاردوا" ونظرية القيم الدولية لـ "جون ستيوارت ميل".

1. نظرية النفقات المطلقة:

كان آدم سميث1790-1723 أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية وفي كتابه "**بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**" الصادر عام 1776، يرى أدم سميت أن أساس التبادل يقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل وفق للتكاليف المطلقة التي تتضمن مكاسب كل أطراف التبادل، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى تكلفتها أقل في الدول الأخرى، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى،[1] وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي، ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم علة الفرضيات الأساسية:

- ✓ استخدام الموارد الاقتصادية للبلد استخداما كاملا (وضع التشغيل الكامل للموارد وعوامل الإنتاج)، ودالة الإنتاج هي نفسها في كلتا الدولتان.
- ✓ إنتاج وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة الكاملة (حرية المبادلات).
- ✓ خضوع إنتاج السلع لقانون الغلة الثابتة.
- ✓ قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد ألا وهو العمل.

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر،1999، ص 47.

على الرغم من لمبادئ سميث في حرية التجارة الدولية إلا أن النقد يوجه لها بسبب عدم وضوح السبيل لتحقيق التخصص بالنسبة للدول التي لا تمتلك مزايا مطلقة. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن اعتقاد آدم سميث بالتفوق المطلق كأساس للتخصيص الدولي لا يتفق مع الواقع في المعاملات الدولية، حيث يمكن التفوق النسبي أساسا للتخصص الدولي.[1]

من جهة نظر أخرى لا يرى سميث ضرورة للتميز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، حيث تعتبر التجارة الخارجية مجرد امتداد للتجارة الداخلية. فكلاهما يعتبران وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص ومع ذلك يمكن أن يكون لكل نوع من أنواع خصائصه ونظرياته الخاصة.

وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول سلعة أو خدمة بتكاليف أقل من دولة أخرى.[2]

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات المطلقة تذكر ما يلي:[3]

- بعض الدول المختلفة لا تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج أي سلعة، وبالتالي لا تستطيع التصدير، احتياجها لسلع مستوردة فلا تستطيع دفع قيمتها مما يؤدي إلى انكماش التجارة الدولية، بالإضافة إلى صعوبة تنقل عناصر الإنتاج.
- ركز تحليل سميت على جانب عرض المواد الإنتاجية ولم يهتم بجانب الطلب.
- لا تغطي هذه النظرية إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية فهي لم تراعي تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطور التكنولوجي التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

2. **نظرية النفقات النسبية:**

تشير إلى أن الأفراد ينفقون مبالغ متساوية نسبيًا من دخلهم على السلع التي تعتبر ضرورية بالنسبة لهم، بغض النظر عن مستوى دخلهم الإجمالي. فمثلاً، ينفق الأفراد غالبًا نسبة متساوية من دخلهم على السلع الغذائية، بينما يمكن أن يختلف مبلغ النفقات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية بين فئات دخل مختلفة. وبناءً على هذه النظرية، يتضح أن توزيع الدخل يؤثر على النفقات الاستهلاكية بحيث يميل الأفراد ذوو الدخل المنخفض إلى تخصيص نسبة أعلى من دخلهم لهذه السلع الأساسية مقارنةً بذوي الدخل المرتفع.

1- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 53.
2- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 91.
3- محمد قابل صفوت، نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 141.

نشر دافيد ريكاردو كتابه "**مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب**" عام 1817، شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يتبعه التبادل الخارجي بين الدول، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل وتقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل،[1] حتى وان كانت إحدى الدولتين أقل كفاءة من الأخرى في إنتاج كلتا السلعتين، فإنه تبقى إمكانية أسس لتجارة مفيدة للطرفين، فعلى الدولة الأقل كفاءة أن تتخصص وتصدر السلع التي تكون فيها نقيصتها المطلقة فيها أقل تلك هي السلعة التي يكون للدولة ميزة نسبية بشأنها، وينبغي أن تستورد السلعة التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أكبر، فتلك هي منطقة النقيصة النسبية وهو ما يعرف بـ "**قانون الميزة النسبية**"،[2] وتركيز نظريته على:

- تقاس التكلفة وفقا لنظرية قيمة – عمل.
- عوامل الإنتاج ساكنة دوليا ومتحركة داخليا، والتبادل الدولي مقتصر على السلع.
- يشمل النموذج دولتين وسلعتين.[3]

الأسس والافتراضات التي قامت عليها النظريات:

الأسس والافتراضات هي الأساس الذي بنى عليه ريكاردو نظريته في الميزان النسبي وتتلخص فيما يلي:[4]

- التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج.
- تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة.
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية وخارجية.

وتضمنت الافتراضات التي ساعدت على فهم نظرية ما يلي:

- عندما يحدث التبادل العيني أو حيادية النقد بين دولتين، فإنهما لا ينتجان سوى سلعتين.
- في حالة ثبات الغلة وتطبيق قانون التكاليف الثابتة، تكاليف الإنتاج التي لا تتغير بزيادة كميات السلع المنتجة هي التكاليف الثابتة.
- إمكانية تقييم المنتجات بالعمل المبذول فيه تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك نوع المنتج وطبيعة العمل المبذول فيه، ورغبات واحتياجات العملاء وقيمة العمل في السوق وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

1- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي مرجع سابق، ص 49.
2- فاطمة الزهراء عادل وعبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي (تطورات فكره وأشكال تكتلاته)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 28.
3- فاطمة الزهراء عادل وعبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 28.
4- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق الذكر، ص 97.

- عدم وجود نفقات نقل، مصاريف التأمين وغيرها، وبناءا على نظرية ديفيد ريكاردو، يظهر أن تتم بنجاح بين دولتين حتى لو كانت لا تمتلك كل منهما ميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع. بالعكس، يكفي أن تمتلك كل دولة ميزة نسبية في إنتاج سلعة واحدة على الأقل لتبرر التبادل التجاري بينهما.[1]

الانتقادات التي واجهت نظرية نفقات النسبية:

- تأثرت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع، إذ افترضت وجود دولتين فقط تبادلت سلعتين فقط.
- نظرية المنفعة النسبية تعتمد على نظرية العمل للقيمة، حيث تأخذ في الاعتبار تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الإنتاج، متجاهلة تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى.
- النظرية افترضت صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى خارج، مما جعلها تقتصر على دراسة تبادل السلع فقط، بينما في الواقع تسير الحقيقة إلى أن هناك قدرة فائقة لبعض عناصر الإنتاج، خصوصا رأس المال، على التنقل عبر الحدود.[2]
- تفترض النظرية ثبات النفقات، وهو افتراض يتنافس مع الواقع حيث يمكن أن تتغير النفقات بناء على عوامل متعددة في الواقع.
- تمهل النظرية تكاليف النقل، بينما في الواقع تكلفة النقل قد تكون عاملا هاما يؤثر على تكلفة الإنتاج والتبادل.
- تركز النظرية على أسعار السلعة وليس على نفقاتها، وهذا يعني أنها تركز على التفاعلات بين العرض والطلب دون النظر إلى التكاليف الفعلية لإنتاج السلعة.
- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا، على الرغم من أن هذه التغيرات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع في الواقع.
- تفترض نظرية الميزان النسبية، ككل النظريات الكلاسيكية الأخرى أن يتم تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى وجود منافسة كاملة وحرية في التجارة الدولية.
- أوضح ديفيد ريكاردو أن تكون المعطيات المهمة متوفرة لهم. ومع ذلك، لم يدرس ريكاردو القوى التي تحكم نسب التبادل الدولي.[3]

1- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق الذكر، ص 97.
2- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 44.
3- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق الذكر، ص 44.

3. نظرية القيم الدولية:

لعب **جون ستيوارت ميل** دورا بارزا في تحليل قانون النفقات النسبية فيما يتعلق بنسبة التبادل في التجارة الدولية. وأكد أهمية الطلب من كل من البلدين في تحديد نقطة تثبيت نسبة التبادل على منتجات كل دولة من قبل الأخرى معدل التبادل الدولي.[1]

فنظرية القيم الدولية تعتبر نتيجة ضرورية لنظرية التكاليف النسبية. إذ تحدد معنى المكاسب التي يحققها كل طرف من أطراف المبادلة، والعوامل التي تؤثر في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل الدولي، والذي يتراوح بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين مقارنة بالأخرى، ويرى **ميل** أن المكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية يعتمد على نسبة التبادل الدولي، وهي النسبة بين الكمية المصدرة من السلع إلى الكمية المستوردة. وتتحدد هذه النسبة عند النقطة التي يتحقق فيها التوازن بين الكمية المصدرة من السلع وطلب الدولة الأخرى لها، مما يسمح بتحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل من السلعتين المتبادلتين.[2]

أراء **جون ستيوارت ميل** تعتبر إضافات قيمة في مجال التجارة الخارجية، حيث ساهمت في تعزيز النظرية الكلاسيكية. ومن أبرز هذه الانتقادات:[3]

- وفقا لهذه النظرية، يعود الفائدة الكبرى من تحرير التجارة الدولة ذات الطلب الأصغر، بينما تكون الفائدة الأقل للدولة ذات الطلب الدولتين على السلع المتبادلة، ومرونة هذا الطلب. ونتيجة لذلك، يمكن للدولة نظرا لطلبها الأقل، مما يتيح لها الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية بشكل أكبر.
- الاهتمام بالأسواق الرخيصة يعني الاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة في بعض البلدان لتقديم منتجات بأسعار تنافسية. ومن جهة أخرى، التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي يشير إلى استراتيجيات الشركات أو الدول للتوسع في أسواق جديدة لتحقيق مكاسب اقتصادية على المستوى الدولي، مثل زيادة الإيرادات وتعزيز النفوذ الاقتصادي.

1- سامي السيد، الاقتصاد الدولي، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2005، ص 115.
2- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 54.
3- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 51.

المطلب الثاني: التحرير التجاري في الفكر النيوكلاسيكي

تظهر المدرسة الجديدة لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية كنقد حقيقي على النظرية بمثابة إخفاء للجوهر الأساسي لرواد النظرية التقليدية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي.

1. **نظرية هكشير أولين:**

نظرية **هكشير** أولين، التي طورها العالمان السويديان **أيلي هكشير** وأسسها **جون أولين**، تقدم تصورات معاصرة حول الأسباب التي تشكل اتجاهات وهياكل التدفقات السلعية الدولية، بالإضافة إلى تحديد الأولويات الممكنة في التبادل الدولي.

حيث تعرف هذه النظرية باسم نظرية **هيكشير** أولين أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، حيث حاولت تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين الدول، من خلال تحليل توافر وتخصص كل دولة في استخدام عوامل الإنتاج المختلفة.

هكشير قدم تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف، حيث أشار إلى أن تكلفة السلع تختلف بناءا على اختلاف إنتاجية الدول، وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين:[1]

الأول: تتباين الدول في درجة توفرها أو ندرتها نسبيا لعوامل الإنتاج.

الثاني: التباين في الظروف التقنية لإنتاج السلع.

وافق **أولين** مع أستاذه **هكشير** في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما تحدد نوع السلع التي تنتجها. ومع ذلك، أضاف أولين إلى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر سبب قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلع من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

خلاصة أهم ما توصل إليه هكشير أولين:

على الرغم من الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية إلا أن أهميتها تتجلى في تطبيقها لنظرية الثمن وتحليل التوازن المستخدم في نظرية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك تسلط النظرية الضوء على العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة المشاركة وتبرز بشكل خاص تأثير توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات في هذه التجارة.[2] توصلت الدراسات الأولية إلى أن أسعار خدمات عناصر الإنتاج في الدولة قد تكون مشابهة لأسعارها في الدول الأخرى، وهذا يعزى جزئيا إلى عوامل مثل التكنولوجيا والمنافسة والعرض والطلب ويكمن تلخيص فيما يلي:

1- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق الذكر، ص 114.
2- فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1971، ص 67.

- تبادل الدولي، وفقا لتعبير أولين، يعني "التبادل غير المباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة".
- تعمل التجارة الدولية في المدى القصير على توجيه أو دفع سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل عبر آليات العرض والطلب، حيث يتأثر سعر سلعة بالتغيرات في العرض والطلب على مستوى السوق العالمي.
- في الفترة القصيرة، تعمل التجارة الدولية على توجيه أو دفع أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التوازن، حيث يتأثر سعر هذه العوامل بتغيرات العرض والطلب على مستوى السوق العالمية.
- التجارة الدولية تساهم بشكل كبير في زيادة إمكانية عرض عناصر الإنتاج في مختلف الدول على المدى الطويل.

وفقا لنظرية **هيكشر أولين**، فإن التجارة الدولية تحدث بناءا على تفوق نسبي في تكاليف الإنتاج، وهو ما يجعل كل دولة تركز على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. وعلى الرغم من أهمية النظريات في فهم التجارة الدولية، إلا أنها قد لا تنطبق بشكل كامل على جميع جوانبها في الواقع. فعلى سبيل المثال، بنية الموارد الإنتاجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتطورة اليوم قد تتساوى بشكل تدريجي، مما يؤدي إلى تحولات وتعقيدات جديدة في التبادل التجاري.[1]

2. نظرية تعادل أسعار الإنتاج:

في عام 1948، طور الاقتصادي الأمريكي **P.Samwelson** نظرية هيكشر أولين، حيث أشار إلى أن ارتفاع سعر سلعة معينة قد يؤدي إلى زيادة أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، اكتشافه هذا أدى إلى تطويره لنظريته حول تعادل أثمان عوامل الإنتاج، المعروفة بنظرية **هيكشر –أولين – ساموليسون**". وفقا لهذه النظرية، التي تعتمد على فرضية وفرة في عوامل الإنتاج فإن التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق توازن في الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتماثلة بين الدول.[2]

تلك النظرية تشير إلى أن التجارة الحرة بين الدول تقلل بشكل كبير من الفجوات في أسعار السلع، مما يؤدي إلى تعادل أجور عوامل الإنتاج المستخدمة في تلك الإنتاج، باستخدام التجارة الحرة كبديل، يمكن تقليص الفجوات الكبيرة في حركة عناصر الإنتاج عبر الحدود الدولية، مما يسهم في تحقيق توازن أكبر في أسعار السلع ويقلل من التباين في الأجور بين الدول، وفقا لفريضة ساموليسون، ففي حالة توافر التجانس في عوامل الإنتاج وتشابه التقنيات، وبوجود منافسة كاملة وحركة مطلقة للسلع، ينتج عن التبادل الدولي تعادل في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول حيث تفترض هذه النظرية:

1- فؤاد هشام عوض، مرجع سابق الذكر، ص 68.
2- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة مرجع سابق الذكر، ص120.

أولا: قدرة الإنتاج على حركة ضمن حدود البلد فقط.

ثانيا: بناءا على الفرضيات المذكورة، في حال وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع دون فرض رسوم جمركية، وعندما يمتلك البلد وفرة ي عنصر رأس المال وندرة في عنصر العمل، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج في البلد الذي يعاني من ندرة في عنصر العمل، وتقليل الفجوة بينها وبين البلد الذي يمتلك وفرة في عنصر رأس المال، بسبب التوازن النسبي الذي يمكن أن يحدثه التبادل الدولي، البلد ذو كثافة الرأسمالية يمكنه تصدير السلع التي تتطلب كثافة عمالية، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحقق الرخاء الاقتصادي.[1]

3. لغز ليونتيف:

تمت محاولات عدة للتحقق من صحة نموذج **هيكشر أولين**، لكنها أثارت شكوكا حول صحة النظرية وتطبيقها على التجارة لدولية. رغم ذلك، لا يمكن إنكار قيمته في فهم عمليات التجارة العالمية، في مقارنة لصادرات الولايات المتحدة ومملكة المتحدة، وجد **Macdougall** أنه لا يوجد فارق يذكر بين صادرات البلدين، على الرغم من توقعات نظرية **هيكشر أولين** التي تقضي بأن تكون صادرات الولايات المتحدة أكثر بالنسبة لرأس مال مقارنة بصادرات المملكة المتحدة. عندما نشر **ontief** نتائج دراسته المستمدة من الأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، كشفت الدراسة عن نتائج مثيرة للإعجاب.[2]

حيث كانت النتائج متنوعة ومفاجئة، مما أثار اهتمام الباحثين والمحللين في المجال التجاري، وقد قام ontief بتحليل العلاقات التداخلية في الصناعات بين المستوردين والمصدرين لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر، وهو ما أضاف بعمق إلى فهم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم، وأظهرت الدراسة أيضا أن العمل اللازم لإنتاج قيمة محددة من الإنتاج في عدة صناعات في الولايات المتحدة يشير إلى أن الصادرات الأمريكية تستخدم العمالة بشكل أكبر من وارداتها، مما يعكس ديناميكيات معقدة في هيكلة التجارة والإنتاج الصناعي بالبلد.

وبناءا على هذه الاستنتاجات، يبدو أن الولايات المتحدة تلجأ إلى التجارة الخارجية لتحقيق التوفير في رأس المال النادر بالنسبة لها، بينما تستخدم العمالة بشكل أكبر محليا لتصريف الإنتاج الذي يتوفر بوفرة نسبية، مما يكشف عن دور مهم للتجارة الدولية في تحقيق التوازن الاقتصادي للبلدان. **ليونتيف** حاول تسليط الضوء على النتائج بوجهة نظر **هيكشر أولين**، لكنه أشار إلى رأس المال ليس العنصر

1- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة مرجع سابق الذكر، ص121.
2- حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 56-57.

الوحيد المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة، بل يشمل أيضا مستوى كفاءة العمال الأمريكيين الذي يفوق ثلاثة أضعاف متوسط الكفاءة من دول أخرى.[1]

تشير النتائج إلى أن السبب وراء الوفرة النسبية في العمالة لا يعود فقط إلى زيادة نسبة القوة العاملة مقارنة بعدد السكان في الولايات المتحدة، مما يؤكد على الدور المتعدد الأبعاد للعوامل الاقتصادية في تشكيل هيكل التجارة والإنتاج، يعود السبب في الوفرة النسبية في العمالة للكفاءة الإنتاجية العالية للعامل الأمريكي، والتي تعزى إلى التعليم والتدريب الجيد، وتنظيم العمل الفعال، والإدارة الفعالة للموارد البشرية في الولايات المتحدة.[2]

على الرغم من تعرض تلك النتائج لعدة انتقادات، إلا أن دراسة **ليونتيف** وغيرها أثارت التساؤل حول قدرة النظرية التقليدية، التي تركز على الفروق داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج، على حل تلك المشاكل المتنوعة ضمن إطارها.

هذا يدعم فكرة أن التجارة الدولية ليست ببعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة، بل تسودها دائما أشكال الاحتكار، سواء كانت احتكارا في الوصول إلى الموارد الأساسية، التوافق بين المزايا والموارد يؤدي دائما إلى النجاح، ربط الصورة الكلاسيكية بنظرية هكشير أولين يثير الشك حول هذه النظرية، حيث لا تجيب بشكل كاف على التساؤل الأساسي ماذا يصدر بلد ما وماذا يستورد، وأي السلع تدخل في التجارة الدولية.

على الرغم من محاولة النظرية الحديثة تقديم تفسير للنظرية الكلاسيكية، إلا أنها فشلت في تقديم شرح مقنع لها، ترى المدرسة التقليدية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، والتي تؤدي إلى نشوء التجارة الدولية، تتمثل في المدرسة التقليدية تربط اختلاف المزايا النسبية بين الدول بالاختلاف في الوسائل الإنتاجية المستخدمة. حسب المدرسة الحديثة، يعود سبب اختلاف المزايا النسبية بين الدول إلى التباين في مكونات الإنتاج ودرجة توافرها النسبي في كل دولة، في حين ترى النظرية الأولى أن الاختلاف ينبع من أساليب الإنتاج المتباينة في الدول المختلفة، أي الفارق في الإنتاجية بين الدولة والأخرى.

أما النظرية الثانية فتعتبر أن أساليب الإنتاج متشابهة، ولكن تختلف الدول في مدى وفرتها النسبية لعوامل الإنتاج، نظرية التجارة الدولية تقدم أساسا لفهم التبادل الفعلي للسلع، وفقا لنظرية **هيكشير** و**أولين**، يركز البديل الحقيقي على ثمار عملنا، ومدخراتنا ومواردنا الطبيعية، وهي نظرية مجردة إلى حد ما.[3]

1- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مرجع سابق الذكر، ص 48.
2- حازم البلاوي، مرجع سابق الذكر، ص 56.
3- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ص 48.

نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية ليست دائما الأمثل، حيث تفتقر إلى العوامل الديناميكية وتعتمد بشكل كبير على فروض المنافسة المطلقة وتجانس المنتجات والموارد. وتظهر ظروف الإنتاج غالبا مبادئ الاحتكار وحالاته المختلفة، بينما نادرا ما تتقسم السوق بمبادئ المنافسة الحرة أو الاحتكار الكامل. يتسم معظم فروع الإنتاج بالمنافسة الاحتكارية والمنافسة المقيدة، مما يتعارض مع متطلبات نظرية التجارة الدولية بشأن التخصص الدولي. وبذلك، فإن الواقع الاقتصادي يتفاعل بشكل مختلف مع النظريات الاقتصادية المعتمدة على المنافسة الحرة.[1]

1- زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970، ص 41-42.

المطلب الثالث: التحرير التجاري في الفكر الحديث

التغيرات الجوهرية في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى ظهور عوامل جديدة لا تتناسب دائما مع نظرية الميزات النسبية الكلاسيكية.

على الرغم من أن هذه العوامل الجديدة لا تلغي النظرية الكلاسيكية تماما، إلا أنها حقائق جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن بين هذه النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية:

1. **نظرية الفجوة التكنولوجية:**

من بين أبرز الممثلين للنظرية المعاصرة في التجارة الدولية: **مايكل بوزنير، غيتس هافياوير، رايموند فيرنيون** وغيرهم. وقام **بوزنير** بتسمية هذه النظرية بـ "**نموذج الفجوة التكنولوجية**" Technological Gap Trade Model" في عام 1961، مما يجعله مؤسس هذه النظرية.

عند تحليل التبادل بين البلدان ذات البنية الاقتصادية المتشابهة، يركز أصحاب النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في هذه البلدان. في مثل هذه الحالة، يحدد التخصص بتعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع احتلال مواقع راسخة في السوق العالمية بفضل الفارق الزمني في الخروج إلى هذه الأسواق. عندما تبدأ دولة ما بإنتاج سلعة جديدة قبل الآخرين، تحقق أفضلية نسبية بفضل احتكار سوق هذه السلعة، مما يمكنها من تلبية الاستهلاك المحلي وتلبية الطلب الخارجي.[1]

تعزى ظهور سلعة جديدة في بلد ما إلى الفرق في القدرات العلمية والتكنولوجية، ومستوى مهارة العمالة، وفروقات في حجم الأجور، بالإضافة إلا قدرة الجهاز الإداري على استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي. تركز هذه النظرية على تفسير نمط التجارة الدولية بهذه العوامل، بفضل امتلاك إحدى الدول لطرائق فنية للإنتاج أكثر تطورا من الدول الأخرى، يمكنها إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية، مما يؤهلها لتحقيق مزايا نسبية تجعلها متميزة عن بقية الدول.

ظهور سلع جديدة في الأسواق يرجع في الغالب غلى الفروق في القدرات العلمية والتكنولوجية ومستوى مهارة العمالة، بالإضافة إلى الفوارق في حجم الأجرة. الجهاز الإداري للدولة يلعب دورا في تسهيل اعتماد التقدم العلمي والتكنولوجي. تركز هذه النظرية في تفسير نمط التجارة الدولية على امتلاك طرق فنية للإنتاج أكثر تطورا من دول أخرى، مما يمكنها من إنتاج سلع جديدة أو ذات جودة عالية، مما يؤدي إلى اكتسابها مزايا نسبية تجعلها مستقلة عن الدول الأخرى.

1- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق الذكر، ص 128.

فالفروقات الدولية في مستويات التكنولوجيا تؤدي إلى اختلافات مماثلة في المزايا النسبية المكتسبة، مما يدفع إلى حدوث التجارة الدولية بين الدول عبر طريقين:[1]

1- زيادة كفاءة إحدى الدول في إنتاج السلع المتداولة عالميا، مما يمنحها تفوقا نسبيا على الدول الأخرى. تكمن هذه الفروقات الدولية في المزايا النسبية بين الدول ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية إلى الدول الأخرى، التي لم تشهد تطورا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة فيها.

2- تقديم إحدى الدول لسلع جديدة تماما، متقدمة تكنولوجيا، إلى الأسواق الدولية، في حين لا تتمكن الدول الأخرى من إنتاجها محليا أو تقليدها، نظرا لعدم توفر الوسائل التكنولوجية اللازمة، أو عدم قدرتها على الحصول عليها من الدول التي قامت بابتكار هذه السلع.

وعند تفسير "نموذج الفجوة التكنولوجية "استخدم **بوزنير** مصطلحين هما:[2]

فجوة الطلب: هي الفترة التي تمر بين بداية إنتاج سلعة جديدة في بلد المنشأ وبداية استهلاكها في الأسواق الدولية.

فجوة التقليد: تشير إلى الفترة بين بداية إنتاج سلعة جديدة في بلد المنشأ وبداية إنتاجها في الدول الخارجية.

ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة يمكن أن يقلل من تفوق الدولة المبتكرة، تتجه العوامل فقدان دورها كعوامل مفسرة لنمط التجارة الدولية في السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية، تقوم نظرية **هيكشير-أولين** على فكرة أن الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج تحل محل العوامل التكنولوجية كعامل رئيسي لتفسير اختلاف المزايا النسبية الطبيعية وتشجيع التجارة الدولية.

هافباوير و**فيرتون** وغيرهم عملوا على تطوير "نظرية الفجوة التكنولوجية"، حيث رأوا أن الاختلاف في مستويات الأجور الدولية تلعب دورا هاما في تحديد مدة الفترة التي تحتاجها الفجوة التكنولوجية للتقلص أو التوسع، وتشير التطورات التكنولوجية، مثل الاختراعات والابتكارات الجديدة، إلى أنها قد تنتقل بسرعة من دولة موطن الاختراع إلى دول أخرى إذا كانت مستويات الأجور في تلك الدول أدنى مما في الدولة الأصلية، مما يؤثر على اتجاهات التجارة الدولية، تمكن التكنولوجيا من إنتاج السلع بتكاليف أقل في الدول غير موطن الاختراع مقارنة بتكاليف الإنتاج في الدولة المبتكرة.

1- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص 244.
2- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 245.

من بين العيوب البارزة لنظرية الفجوة التكنولوجية هو عدم قدرتها على تفسير حجم الفجوة التكنولوجية والمدة التي قد تستمر بها قبل أن تتلاشى. لتعديل هذه النقطة، تقديم نظرية دورة الحياة السلعة لتعبئة هذه الثغرة.

2. نظرية دورة الحياة السلعة (المنتج):

تطورت نظرية دورة حياة السلعة منذ أواسط الستينات على يد اقتصاديين غربيين مثل ر. فيرنون، ج. كرافيس، ل. ويلز، وغيرهم. تشرح نظرية دورة حياة السلعة تطور التجارة الدولية للسلع الجاهزة بناءا على مراحل تطورها وانتشارها في السوق. تتبع حركة السلعة الجديدة في السوق عدة مراحل: الظهور، النمو (توسع الطلب)، إشباع الطلب (النضوج)، الركود، والانحطاط (الأفول). تتقلب الفرص الجديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة نتيجة انتقال السلعة بين المراحل، حيث يتغير طبيعة الإنتاج وتتطلب مهارات متنوعة للعمالة ومستويات مختلفة من التكنولوجيا والبنية التحتية.[1]

في المرحلة الأولى: يتم إنتاج السلعة بكميات محدودة وتكون تكاليف الإنتاج السلعة بكميات محدودة وتكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، حيث تلعب الكوادر العلمية والهندسية دورا حاسما، وتتطلب العمالة مهارات عالية. تكون أسعار المنتج الجديد مرتفعة في المرحلة الأولى، مما يقلل من الطلب عليها، خاصة من ذوي الدخل المحدود، ويكون تصدير السلعة محدودا أيضا.

في المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتوسع): يزداد الطلب على السلعة بشكل متزايد ويتم إنتاجها بشكل متزايد أيضا، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بالتالي انخفاض أسعارها، مما يزيد من الطلب عليها بشكل أكبر. كما يتزايد الطلب على السلعة في الخارج أيضا في المرحلة الثانية، وفي البداية يتم تلبية الطلب مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وبالتالي زيادة الطلب عليها بشكل أكبر، يزداد الطلب على السلعة في الخارج أيضا في المرحلة الثانية، حيث يتم تلبية الطلب في البداية من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ الإنتاج في الخارج سواء من قبل الشركة المنتجة نفسها أو عن طريق شركات أخرى، تظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى، وينتشر بيع حقوق التصنيع. في هذه المرحلة، يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى ذات مستوى أقل من التقدم العلمي والتكنولوجي.

في المرحلة الثالثة مرحلة إشباع الطلب أو النضج: تزداد السلع المنافسة وتنخفض الأسعار لجذب المزيد من العملاء والحفاظ على الطلب. تطرح مسألة خفض تكاليف الإنتاج في المقام الأول مما يدفع الشركات إلى نقل إنتاج السلع إلى البلدان التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير التكاليف. البلدان المتطورة تلبي طلباتها على السلع بالاستيراد من الدول التي تنتجها بتكاليف

1- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 208.

منخفضة. في بلد المنشأ، يتم تطوير تكنولوجيا إنتاج السلعة الأصلية أو يتم ابتكار وتصنيع سلعة جديدة نسبيا للمحافظة على تنافسية السوق وتلبية احتياجات المستهلكين بشكل مستمر. في المرحلة الأخيرة، أو مرحلة الأفول، تصبح السلعة قديمة نتيجة ظهور سلع جديدة تلبي الحاجات بشكل أفضل وأكثر حداثة. على الرغم من انخفاض الأسعار، ينخفض الطلب على السلعة القديمة ويتراجع إنتاجها تدريجيا.

تعكس نظرية دورة حياة السلع (المنتج) حقائق مهمة في تطور إنتاج العديد من السلع، مما يساعد مهمة في تطور إنتاج العديد من السلع، مما يساعد الشركات على توجيه استراتيجياتها بشكل أفضل لتلبية احتياجات السوق المتغيرة. إن التجارة الدولية تشهد تطورات مستمرة تعكس التقدم التكنولوجي وتغيرات السياسات العالمية وتوجهات السوق العالمية. تواجه التجارة الدولية تحديات مثل القطاعات ذات تكاليف نقل عالية، أو السلع عالية الجودة، أو التي تستهدف شريحة محدودة من السوق، مما يتطلب استراتيجيات مختلفة للنجاح. لا يندرج ضمن سياق نظرية دورة السلعة.[1]

3. نظرية تأثير حجم الإنتاج:

تفسر التجارة الدولية تأثير "اقتصاد المقياس الكبير" **Economies of scale"** بزيادة حجم الإنتاج، مما يقلل من التكاليف ويعزز الازدهار الاقتصادي **(بيرتيل أولين**، ر. **كروغمان**، **غ. هافباوير**، و**د. كيسنغ** وغيرهم) هم جميعا من أبرز المؤلفين الاقتصاديين الذين دافعو عن فكرة "اقتصاد المقياس الكبير" وأثره على التجارة الدولية. يمكن تلخيص جوهر هذه النظرية بأن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تستطيع إنتاج السلع بتكلفة منخفضة نسبيا بسبب استفادتها من التوفير في الإنتاج الضخم. تسمح التجارة الدولية بتوسيع سوق التصدير وتشكيل سوق متكاملة تفوق حجم أي دولة بمفردها، مما يعزز الفرص التجارية ويحقق فوائد اقتصادية للدول المشاركة. فالدولة ذات السوق غير الكبيرة تتركز عادة على إنتاج السلع الفريدة والتي تتميز بالطلب عالمي، مثل المنتجات ذات الجودة العالية أو سلع ذات القيمة المضافة العالية. إلا أن الطلب العالمي على هذه السلع يجعلها تستحق الاستثمار والتركيز عليها من قبل الدولة.

كيسنغ و**هافباوير** قد طرح فكرة صحيحة بأن التوفير بسبب الحجم الإنتاج الكبير يلعب دورا هاما في تحديد التخصص الدولي، إلا أن تأثير هذا التوفير يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر ويعتمد على حجم السوق الداخلية لكل بلد. يرى **هافباوير** أن السوق الكبيرة تناسب تصدير السلع ذات تكاليف الإنتاج المتناقصة مع زيادة الإنتاج، بينما السوق الصغيرة تناسب تصدير السلع التي لا تعتمد على حجم الإنتاج.[2]

1- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ص 50-51.

2 - The Technology Factor in International Trade, N.Y, L. 1970. P. 147. 148

كيسينغ يرى ألا تستفيد جميع البلدان من توفير بفضل حجم الإنتاج الكبير، بل الدول الكبرى فقط تستفيد من هذا التوفير بشكل كامل. وفقا لرأي **كيسينغ**، البلدان ذات السكان القليل لا تمتلك ميزات نسبية في إنتاج أنواع معينة من السلع الفاخرة التي لا يمكن تعويضها بإنتاج أنواع أخرى.[1]

4. نظرية المنافسة:

حقق الأمريكي "**م.بوتير**" نتطور نجاحا في إبراز العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة. في مؤلفاته المتعلقة بدراسة المنافسة العالمية، يرصد **مايكل بوتير** أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية في البلدان الصناعية المتقدمة وهي:

- عناصر الإنتاج.
- ظروف الطلب.
- وضع الفروع القريبة (التابعة) والتي تقدم الخدمات الضرورية.
- استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة.

بوريتر يوضح أن الدول ليست محدودة بالوراثة من عناصر الإنتاج (المتغير الأول)، بل تنشأ هذه العناصر خلال عمليات إعادة الإنتاج المتوسعة في البلدان. بينما تعتبر ظروف الطلب (المتغير الثاني) هي المتطلبات التي يحددها السوق المحلية، بالإضافة إلى مراقبة وتوقعات تطور السوق العالمية.

تتمثل العامل الثالث الذي يؤثر في تطور التجارة الخارجية للشركة في وجود بيئة إنتاجية مؤهلة، تتميز بكفاءة عالية، مما يؤثر بشكل كبير في أداء الشركة.[2]

المتغير الرابع يتمثل في استراتيجية الشركة في ظل ظروف المنافسة، حيث تسعى الشركات إلى وضع استراتيجيات منافسة تهدف إلى اكتشاف فرص المنافسة الفعالة والمستدامة في السوق التي تعمل فيها. يقول **بوتير** إنه لا يوجد استراتيجية منافسة كاملة، بل تتمحور النجاح حول الاستراتيجية التي تتناسب مع أعمال قطاع صناعي معين والمهارات ورأس المال التي تمتلكها الشركة.

بالإضافة إلى النظريات التي تشرح سلوك الشركات العالمية، هناك دراسات تركز على السياسات الحكومية والتطورات الاقتصادية في توجيهات التجارة الدولية. والأساس الموضوعي لهذه العملية يتمثل في أن ثلث التجارة الدولية تتم عبر الأسعار التحولية، وهي التجارة الدولية تتم عبر الأسعار التحويلية، وهي الأسعار التي تتفق عليها داخل شبكة فروع الشركات الكبرى. وفقا لبعض المعطيات، يتم تنفيذ حوالي 70

1 - Kessing D. Population and Industrial Development. Some Evidence from Trade Patterns // the American Economic Review. 1963. June. P. 448.

2- السواعي خالد محمد، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، مرجع سابق الذكر، ص 281.

من التجارة الدولية، و80–90 من الرخص وبراءات الاختراع المباعة، و40 من تصدير رأس المال عبر هذه الشبكة الداخلية للشركات الكبرى.[1]

تتناقص أعمال الشركات العالمية في مجال الاستثمار المباشر أو المشتريات، وكذلك إمدادات المواد الأولية وقطع الغيار، بشكل متكرر مع "نظرية الميزات النسبية". تقوم هذه الشركات بتحطيم احتكار بعض البلدان للميزات النسبية، وتنظم الإنتاج في تلك البلدان حيث تكاليف الإنتاج أقل، وتستفيد من الميزات لصالح أهدافها الاقتصادية. بشكل عام يعتبر ظهور الشركات العالمية، سواء كانت متعددة الجنسيات أو تعبر الحدود القومية، عاملا جديدا ومهما في تطور التجارة الدولية.

1- باريـك مـراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ص 53-54.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن الانفتاح التجاري هو الأداة الجوهرية لتفسير المبادلات القائمة بين الدول، مهما كانت المدخلات التي ترتكز عليها التجارة الدولية لتحقيق الهدف الاقتصادي لكل بلد، كما أنه يخص جانب العرض والطلب تزامنا مع التدخل الحكومي لضبط آليات السوق حسب الوضعية الاقتصادية.

مهما تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس أو تقييم الانفتاح التجاري، سواء كانت مؤشرات مستخدمة من قبل منظمات دولية أو مؤشرات مقترحة من طرف اقتصاديين لم تتمكن كلها من تقديم تفسير حقيقي لأسباب انفتاح أو انغلاق الدول تجاريا.

كما يمكن القول بأن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري.

الفصل الثاني: مدخل لميزان المدفوعات

تمهيد:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فائض لدول وعجز لدى دول أخرى، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل من طرف كل دولة تكون طرفا فيها يعرف بميزان المدفوعات. ويعتبر ميزان المدفوعات الحساب الذي يتم فيه تسجيل الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الصناعي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، وعليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي، وبالتالي نظرا للأهمية التي يكتسبها ميزان المدفوعات في أي دولة لابد من معرفة أهم العوامل المؤثرة عليه والمتسببة في اختلال وضعيته. من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين وهذه التساؤلات يمكن الإجابة عليها من خلال تقسيم البحث إلى:

المبحث الأول: ونتعرض فيه لماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: ويتناول التوازن طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. [1]

ويبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

1-ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2-يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة. فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3-يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات .... الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.

4-لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي.

1 - محمود يونس، عبد النعيم محمد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر،2000، ص 380.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.[1]

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.[2]

ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض، أهمها:

أ –تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب–تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار، التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج–تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.

د–إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن. [3]

1 – محمود يونس، مرجع سابق الذكر، ص 381.

2 – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 100.

3 – أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص 159.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:[1]

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... إلخ.

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

1 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص 115.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات الدولية وترتيب مكوناته يعتمدان على محددات عديدة، نذكر منها:[1]

- مدى توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة مثل السلطات الجمركية والأجهزة المصرفية وخاصة البنوك المركزية والدوائر ذات العلاقات بالتحويل الخارجية.
- حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها.
- النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم واندماجه (كمركز) أو (كهامش) في الأسواق ودور مؤسساته في عمليات الإنتاج والتبادل والائتمان الدولي.
- أهداف السياسة الاقتصادية المعتمدة في الدولة وخاصة اتجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية وحرية أو تقييد التحويلات الخارجية ونمط التنمية فيها بين تعويض الاستيرادات وتعزيز الصادرات.
- واقع الاقتصاد بين التخصص والتركيز الإنتاجي في مواد أولية بغرض التصدير أو التنويع الإنتاجي والتوازن الهيكلي.

وعليه يظهر تباين واضح في حجم ومحتوى وتصنيف العناصر الأساسية كميزان المدفوعات الدولية بين بلد آخر، وهو ما يعني بالضرورة عدم وجود قاعدة عامة وثابتة تتخذ كأساس لوضع هذا الميزان في كافة الدول وعلى مر السنين.

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة ومتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من:

أولا: الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:[2]

أ-الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان

1 – هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 235.

2 – السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص230 -231.

التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع. كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أصغر من واردات السلع. ويحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع متساوية مع واردات السلع.

ب-ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو بميزان المعاملات غير منظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات. ومن أمثلة صادرات الخدمات: استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهي كلها استيراد لخدمات وطنية في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما واردات الخدمات فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحة الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعميم أو البعثات الدبلوماسية والعسكرية، ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

ويسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج وأرباح الاستثمار، تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج وذلك بغرض الاستثمار، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين، القسم الأول يمثل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل والقسم الثاني يمثل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.[1]

1- **التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:** تتضمن هذه النفقات الاستثمارات المباشرة التي تمثل قيام

أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات طويلة الأجل وإدارتها بأنفسهم ولقد شهد العالم العديد من أشكال الاستثمارات المباشرة التي قامت بها الدول الاستعمارية مثل انجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مستعمراتها في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

2- **التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:** تتضمن هذه التدفقات الاستثمارات قصيرة الأجل مثل شراء الأسهم أو السندات أو أذونات الخزانة أو الإيداع في البنوك للاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة.

1 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص291-292.

3- حساب التحويلات من جانب واحد: يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى دول العالم دون أي مقابل. وقد يتم التحويل في صورة سمع وخدمات (كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية)، وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية. أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية.

أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية (كتحويلات المهاجرين إلى ذويهم) فيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة. أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهبات دائنا بهذه القيمة.

وفي الواقع، فإن صندوق النقد الدولي لم يستخدم مصطلح "التحويلات من جانب واحد" إلا منذ عام 1961 (قبل ذلك كان يستخدم مصطلح "هبات") والسبب في ذلك هو أن هذا المصطلح يتفق وفكرة الصندوق القائمة بوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والمحاسبة القومية. وعليه فإن تحويلات المهاجرين، وهي من التحويلات الخاصة، بالنسبة للدولة المحول إليها لا تمثل من وجية نظر الحسابات القومية دينا ولا تمثل دخلا، في حين أنها بالنسبة للدولة التي قامت بالتحويل لا تعتبر إنفاق استهلاكي أو أي نوع آخر من الإنفاق النهائي. أيضا، فإن التحويلات العامة لا تعتبر من وجهة نظر الحسابات القومية حركات لرأس المال يتولد عنها ديون أو قروض ولكنها تعتبر مدفوعات نهائية.[1]

4- حساب التسوية:

يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

1 – محمود يونس، اقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص 174.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن بنود ميزان المدفوعات الدولية المختلفة تحمل مكاسب والتزامات تجعل أي دولة إزاء غيرها من الدول دائنة أو مدينة، وهنا فإن ما يتحقق من توازن حسابي يعد مساواة قيمة كأي ميزان آخر حيث لابد من تحقيقه شأنه في ذلك شأن أي عملية من عمليات القيد المزدوج.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن ما تحمله الخلاصة النهائية لميزان المدفوعات من تعادل طرفي المقبوضات والمدفوعات لا يعكس بالضرورة توازنا حقيقيا للتعاملات الاقتصادية لدولة ما من الخارج. فلميزان المدفوعات حالتين سنتطرق إليها.

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

إن أي توازن نتصوره لميزان المدفوعات يكون غالبا توازنا بحتا يسود مجتمعا يخلو من الادخار (أو الاستثمار) ويحصر نشاطه في التبادل التجاري على الأساس المقايضة وبالتالي يصبح هذا التوازن بمثابة توازن بندول الساعة الذي لا يعمل، أما التوازن الديناميكي فهو توازن يعمل في مجال متحرك بشكل مستمر وغير رتيب حيث هناك دائما حركة باتجاه التوازن وهي في سبيل ذلك تخلق اختلالات ومحاولات تلافيها.

ولذلك فإن حركة ميزان المدفوعات الراهنة تتسم بالديناميكية نحو ما يعرف بالتوازن المتغير أو التوازن المتنقل تتغير قيم المعاملات الاقتصادية التي تتضمنيه من وقت إلى آخر فيصعب التنبؤ بمسارات تحولها وذلك على غرار قانون ديناميك الكم الفيزيائي.[1]

- **التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:**

إن ميزان المدفوعات متوازنا دائما فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه، وتلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل، فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟

الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، والسبب ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات

1 - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 251.

يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية. وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، وتلك بديهية ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من "الناحية الحسابية" ومعنى هذا أن ما صدر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلا قد حقق فائضا، أي أن متحصلاته أزيد من مدفوعاته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته إما بوصفها رأس مال البلد في الخارج وإما بوصفها ذهبا نقديا مستوردا لهذا البلد. معنى هذا أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العمليات الجارية، ثم يبين أيضا كيفية استعمال هذا الرصيد، وبالتالي يكون الميزان في مجموعة متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموعة المتحصلات مساويا لمجموعة المدفوعات.[1]

- **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:**

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوفر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما تعويضية أو موازنة.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد إن تتم، وهناك طريقتين للتبويب الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

كما رأينا فإن التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات لابد أن تتم لكي يصبح الميزان في حالة توازن، ولكن هذا التوازن المحاسبي ليس لو أي مغزى اقتصادي لأنه ببساطة يعني أن كافة البنود الدائنة تساوي البنود المدينة، ولكي نتعرف على موقف ميزان المدفوعات من وجهة النظر الاقتصادية فإننا نحتاج إلى إضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات المسجلة في الميزان.

1 - مجدي محمود شياب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 237.

أول هذه المفاهيم هو مفهوم المعاملات التلقائية وهي المعاملات التي تتم بصرف النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أحيانا تعرف بالمعاملات ما فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات الجارية يضاف إليها أيضا المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويلة الأجل من أجل تحقيق الربح، وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية أو بغرض المضاربة.

المفهوم الثاني هو مفهوم المعاملات المحفوزة أو الرسمية أو معاملات التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط وهي أيضا ذات طبيعة وفائية فهي لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان وإنما الغرض منها هو التسوية لما تحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.

نستطيع الآن أن نعرف العجز في الميزان على أنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة عمى المعاملات التلقائية الدائنة وبالتالي فإن التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان مثل زيادة الأرصدة الدولية. وأخيرا يكون ميزان المدفوعات متوازيا من وجهة النظر الاقتصادية عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة والمدينة وبالتالي لا يظهر أي تغيير في العناصر أسفل الخط.[1]

1 – محمد سيد عابد، مرجع سابق الذكر، ص 296.

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

1. الاختلال العارض:

هو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة. ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.[1]

2. الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3. الاختلال الدوري:

تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا. وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة أخرى من خلال التجارة الخارجية.

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبق فإن العكس يحدث في حالة الكساد.[2]

1- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994، ص 33.

2- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص 33.

4. <u>الاختلال الاتجاهي</u>:

هو الاختلال الذي ظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

5. <u>الاختلال النقدي</u>:

يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة. بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية). أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدولة المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

6. <u>الاختلال الهيكلي</u>:

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:[1]

- نسبيا محل عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج. وذلك بسبب استثماراتها الدولية، وهو ما يؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

مثل هذا النوع من الاختلال (الاختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار، مثل الاختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

1- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص 34.

المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

من الوجهة الاقتصادية يمكن استنتاج مجموعة من العوامل أو الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، وطرق تصحيح هذه الاختلالات.

أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:**

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.[1]

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.[2]

2- **أسباب هيكلية:**

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.[3]

1- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 139.

2- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2010، ص 105.

3- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص 208.

3- **أسباب دورية:**

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.[1]

4- **الظروف الطارئة:**

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.[2]

5- **أسباب أخرى:**

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، واتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

1- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 129.

2- أمين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص 101.

ثانيا: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز دلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما: [1]

الطريقة الأولى: التصحيح عن طريق آلية السوق

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كنز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة. وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:[2]

1. **<u>التصحيح عن طريق آلية الأسعار</u>**

يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيتهما هو

1- كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 114.
2- كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 115.

ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض).

بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان.

ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية ز إعادة التوازن للميزان.1

2. التصحيح عن طريق سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الو رقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر' وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[2]

3. التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

1- رضا عبد السلام، العلاقة الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007، ص 166.

2 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص102.

- ثبات أسعار الصرف.
- جمود الأسعار (ثباتها).
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحث تأثير مضاعف التجارة الخارجي(*)، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان.[1]

ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحث تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي،[2] وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق دلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة

(*)– مضاعف التجارة الخارجية: هو النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل والزيادة الأولية في قيمته التي تترتب على الزيادة في الصادرات.

1– رضا عبد السلام، العلاقة الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص167.

2– توفيق عبد الرحيم يوسف حن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 32.

مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.[1]

4. طريقة المرونات (أو التجارة):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.[2]

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب لى الصادرات للبلد واستيراداته.
- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.[3]

1- توفيق عبد الرحيم يوسف حن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، مرجع سابق الذكر، ص 33.

2- باسم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 67.

3- باسم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 68.

الطريقة الثانية: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات.[1]

فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:[2]

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية .... الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي. ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على مستوى الدولي أمرا مستحيلا.

1 – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 111.

2– عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 147.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا معالجة موضوع ميزان المدفوعات والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، بالإضافة إلي كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021

تمهيد:

بعد أن تطرقنا سابقا في الجانب النظري لكل من الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى دراسة الجانب التطبيقي للبحث في موضوع الدراسة وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية لتحديد العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري وأثره على مستوى ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2021).

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث على الطريقة المتبعة لدراسة الميدانية والمناهج المستخدمة والمتغيرات المكونة للموضوع المذكرة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحدد طريقة اختيار مجتمع الدراسة ونتعرف على التطورات الحاصلة على مستوى متغيرات الدراسة خلال الفترة المطلوب دراستها والمحددة من سنة 1990 إلى غاية 2021.

أولا: اختيار العينات ومجتمع الدراسة:

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في الرغبة في معرفة سلوك ميزان المدفوعات الجزائري والدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الاختلالات التي عرفها خلال الفترة، ستكون الجزائر والظروف التي عمل في ظلها الاقتصاد الجزائري بمختلف التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي أثرت على التوازنات الخارجية الجزائرية عينة ومجتمع الدراسة. يرجع سبب اختيار الفترة الممتدة من 1990-2021 إلى طول السلسلة الزمنية والذي سوف يمكننا من تتبع مختلف المراحل والتطورات التي حدثت على مستوى متغيرات المدروسة.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

قمنا باستخدام أدوات إحصائية من أجل جمع المعطيات من مختلف التقارير الشهرية والسنوية لبنك الجزائر المستمدة من الموقع الرمسي لبنك الجزائر، بالإضافة إلى إحصاءات رسمية للإحصاء وموقع صندوق النقد العربي.

كما تم استخدام في هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة (0)I أو من الدرجة (1)I، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من (1)I، ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتطوراتها

عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي أملتها الظروف والأحداث الداخلية والخارجية، فخلال فترة الثمانينات حدثت عدة اختلالات على مستوى التوازنات الخارجية أجربت الدولة بداية التسعينات على إتباع سياسات وإصلاحات اقتصادية مختلفة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو مقترح من طرف المؤسسات الدولية.

❖ **مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري:**

عرفت هذه الفترة الممتدة من 1990-2021 عدة تطورات أثر الإصلاحات اقتصادية التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد والتي كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري.

1. إجمالي تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-2021

الجدول الموالي يبين تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-2021.

الجدول رقم (01): إجمالي تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-2021

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
إجمالي الصادرات	11.008,80	11.771,10	11.136,80	10.099,90	8.591,75	9.356,68
إجمالي الواردات	9.679,13	7.683,29	8.647,87	8.761,21	9.570,63	10.782,40
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الصادرات	11.099,20	13.730,60	10.025,30	12.740,00	21.871,20	18.319,20
إجمالي الواردات	9.105,62	8.692,35	9.403,62	9.172,86	9.026,89	9.749,54
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	18.838,70	24.962,50	31.284,20	46.048,00	54.548,80	59.173,90
إجمالي الواردات	11.808,70	15.357,30	18.170,50	19.851,80	21.372,30	27.312,10
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	79.279,80	45.188,30	57.063,80	73.411,90	71.888,60	64.320,10
إجمالي الواردات	39.364,40	40.724,70	40.488,90	47.197,70	50.401,00	51.730,70
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	59.972,60	34.378,10	29.308,70	34.569,00	41.114,90	35.311,80
إجمالي الواردات	55.685,60	52.253,60	49.322,10	48.829,30	48.291,80	44.323,40
السنوات	2020	2021				
إجمالي الصادرات	21.925,20	1.074.600,00				
إجمالي الواردات	35.421,20	1.145.170,00				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات صندوق النقد العربي.

من الجدول رقم (01) نلاحظ أن:

❖ **تطور الصادرات:**

نلاحظ أن قيمة الصادرات عرفت ارتفاع طفيف في السنوات من1990 إلى 1994 بسبب ارتفاع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، حيث نلاحظ تذبذب في الصادرات خلال السنوات من 1995 إلى 2004 حيث نلاحظ انخفاض بسبب انخفاض أسعار البترول وتضخم حجم المديونية الخارجية، بسبب إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري، ثم ارتفعت الصادرات كان سببها ارتفاع أسعار البترول الذي سمح بتحقيق نتائج إيجابية آنذاك، كما نلاحظ أنه خلال الفترة ما بين 2005-2014 ارتفاع ملحوظ في الصادرات سببه تحسين مستوى التشغيل وانخفاض معدل البطالة، كما لاحظنا تناقص في الصادرات مرة أخرى وتذبذب في الفترة الممتدة من 2015-2021 حيث سجلت أدنى قيمة للصادرات في سنة 2020 هذه السنة تعتبر سنة استثنائية

للصادرات بسبب تفشي فيروس كورونا حيث تراجعت قيمة الصادرات وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة انكماش الطلب عليه لإجراء الإغلاق الاقتصادي لتصدي الفيروس، لكن نلاحظ ارتفاع ملحوظ للصادرات لسنة 2021 يرجع ذلك للإجراءات التي اتخذتها الدولة للنهض بالاقتصاد الوطني والتي تمثلت في توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية.

❖ **تطور الواردات:**

نلاحظ أن تطور الواردات خلال السنوات من 1990 إلى 2001 شاهدنا انخفاضات واضحة ومتتالية حيث سجلت في هذه الفترة أدنى قيمتين في الانخفاض في السنتين 1991 و1992 على التوالي بسبب الاختلالات الهيكلية المتمثلة في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات لانهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال. كما نلاحظ ارتفاع الواردات في الفترة ما بين 2002 و2015 سبب نهوض الجزائر بالاقتصاد حيث تبنت برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كما تم تجديد البرنامج ذاته خلال الفترة 2005-2009. كما نلاحظ انخفاض للواردات في السنوات من 2016 و2021 حيث سجل أقل قيمة لها سنة 2020 والتي تعتبر سنة استثنائية للواردات سبب تفشي فيروس كورونا مما أدى إلى انخفاضها وهذا ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري.

2. تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1990-2021:

الجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1990-2021

الجدول رقم (02): الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2021)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات من السلع والخدمات	14.546,50	13.311,30	12.154,20	10.880,30	9.966,06	11.178,50
الواردات من السلع والخدمات	15.473,10	10.788,70	11.458,10	11.557,10	11.939,90	12.920,20
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات من السلع والخدمات	14.273,00	14.514,90	11.107,20	13.681,10	23.050,40	20.072,60
الواردات من السلع والخدمات	10.895,40	10.310,00	11.172,20	11.069,80	11.363,70	12.045,30
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات من السلع والخدمات	20.796,30	25.212,10	31.822,70	48.659,10	56.631,20	63.462,60
الواردات من السلع والخدمات	15.012,20	15.738,10	20.377,80	24.814,90	25.431,30	33.532,50
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات من السلع والخدمات	82.050,70	48.536,40	61.955,40	77.204,80	76.002,90	68.279,20
الواردات من السلع والخدمات	49.105,90	49.333,60	50.638,40	57.280,60	56.543,60	65.721,80
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات من السلع والخدمات	63.555,10	40.542,80	37.289,00	37.920,30	41.690,40	38.455,00
الواردات من السلع والخدمات	71.387,80	58.128,80	61.475,90	56.115,30	60.279,10	50.074,50
السنوات	2020	2021				
الصادرات من السلع والخدمات	23.550,30	1.074.600,00				
الواردات من السلع والخدمات	42.459,20	1.145.170,00				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات صندوق النقد العربي

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (02):

- **تطور الصادرات:**

إن قيمة الصادرات شهدت ارتفاعا خلال الفترة ما بين 1990-1993 وهذا بسبب تعافي أسار البترول، أما في سنة 1994 عرفت انخفاضا بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما سجلت الصادرات ارتفاعا خلال الفترة 1995-2000 بالرغم من وجود تراجع طفيف في سنة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول. أما في فترة 2001-2005 سجلت أسعار النفط خلالها انتعاشا مما أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات. لتعرف بعدها الصادرات تذبذبا خلال فترة 2006-2020 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية وركود الاقتصاد العالمي وتذبذب أسعار النفط، ونلاحظ انتعاش ملحوظا في سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية.

- **تطور الواردات:**

إن قيمة الواردات شهدت تذبذبا خلال الفترة 1990-2001، حيث سجلت ارتفاعا خلال سنة 1994 وذلك راجع لتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءا من سنة 1994 وذلك لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتارتها الخارجية ومن ثم فتح حدودها أمام السلع والخدمات، أما بعد سنة 2001 فنلاحظ التزايد المستمر والتصاعدي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ازدادت هذه الواردات خلال الفترة ما بين 2002-2014 خمسة أضعاف، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة ويؤكد عدم نجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية، لتعرف بعدها الواردات ترجع في قيمتها حيث عرفت تذبذبا بين 2015 و2020 نتيجة لتهاوي أسعار المحروقات وسياسات الدولة التي عملت على تخفيض الواردات من خلال تقليص فاتورة الواردات بغية العمل على منع تراجع احتياطات البلد في النقد الأجنبي، إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021 قد بدأ بشكل رئيسي بسبب قطاع المحروقات.

3. الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022:

الجدول الموالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022.

الجدول رقم (03): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	62045099642.7774	**2007**	134978727825.851
1991	45715367087.1001	**2008**	170997541140.985
1992	48003298223.1178	**2009**	137214821177.358
1993	49946455210.966	**2010**	161205065469.309
1994	42542571305.5136	**2011**	200015355528.47
1995	41764052457.8814	**2012**	209062886917.045
1996	46941496779.8499	**2013**	209754763860.68
1997	48177862501.9495	**2014**	213808808746.696
1998	48187747528.899	**2015**	165978425168.386
1999	48639108360.6213	**2016**	160032930353.764
2000	54786074940.2073	**2017**	167390266100.763
2001	54743249368.646	**2018**	173757952824.25
2002	56758113501.1671	**2019**	169854000000,00
2003	67866141223.5933	**2020**	153633000000,00
2004	85324767230.4939	**2021**	4330160000000,00
2005	103198442061.076	**2022**	200015355528.47
2006	117030941571.939		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات صندوق النقد العربي

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ تذبذب في ارتفاعات متتالية للناتج المحلي خلال السنوات من 1990 إلى 1999 بسبب احتواء وتيرة التضخم، بالإضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته في السنة 1997 وانخفاض فوائد الديون.

عرفت المرحلة بين 1999 و2014 بمرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، حيث تميزت بارتفاع أسعار المحروقات انطلاقا من الثلاثي الخير لسنة 1990، حيث صدر برنامج الإنعاش الاقتصادي عام 2001 الذي هدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويسعى أيضا لرفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. الارتفاع المتزايد في هذه المرحلة يرجع أيضا إلى ارتفاع أسعار البترول لسنة 2001 مما جعل وضعية خزينة الدولة في وضعية إيجابية حيث سجل الميزان التجاري فائض، كما كان هناك ارتفاع للاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 2011 إلى 2013، كما أنه

بإصدار برنامج الإنعاش الاقتصادي تزايد الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث أضعاف في هذه المرحلة. أما المرحلة التالية نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 والتي تعتبر سنة استثنائية بسبب فيروس كورونا مما أدى إلى عجز الميزان التجاري وانخفاض أسعار البترول، كما نلاحظ ارتفاع في سنة 2021 يرجع ذلك للإجراءات التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد أثر الانفتاح التجاري المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات من السلع والخدمات، والواردات من السلع والخدمات على ميزان المدفوعات المتمثلة في كل من: الناتج المحلي الإجمالي، رصيد ميزان المدفوعات، إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، إجمالي صادرات من السلع، حيث تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

*** المتغيرات المستقلة:**

- تطور إجمالي الصادرات والواردات:

الشكل رقم (01): منحنى تطور إجمالي الصادرات والواردات للفترة (1990-2021)

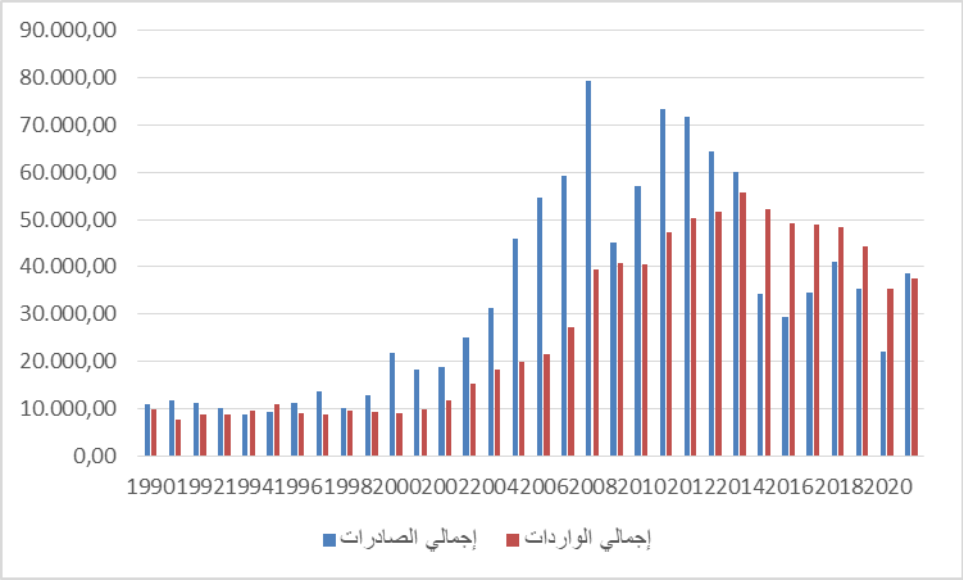

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

يمثل الشكل منحنى تطور إجمالي الصادرات والواردات للفترة (1990-2021)، للجدول السابق رقم (01) المطلب الثاني للمبحث الأول الصفحة 60.

- **تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات**

الشكل رقم (02): منحنى تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات للفترة (1990-2021)

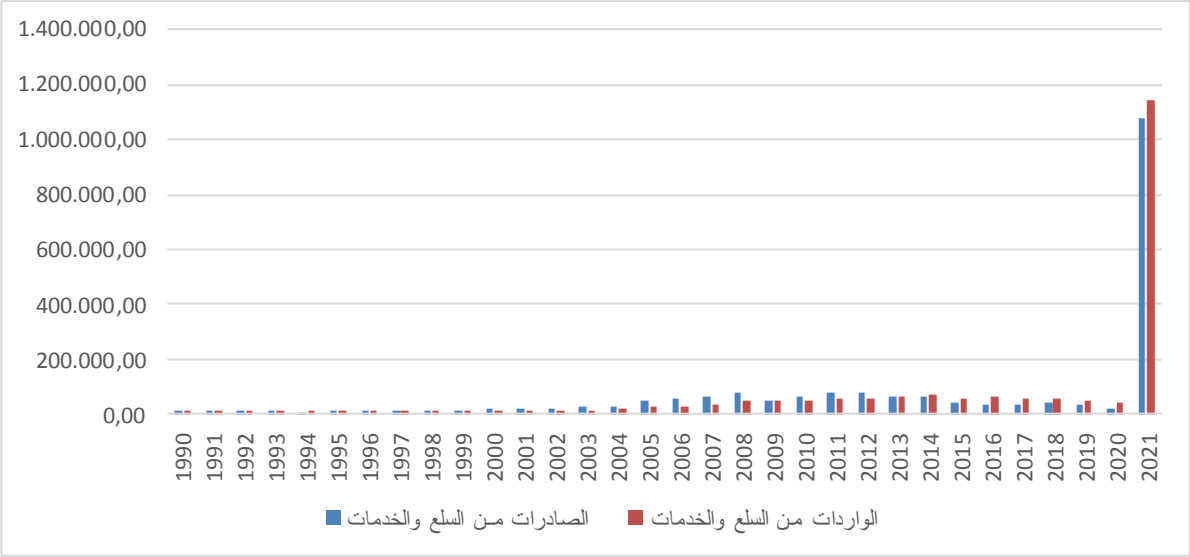

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يمثل الشكل منحنى تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات للفترة (1990-2021)، للجدول السابق رقم (02) المطلب الثاني للمبحث الأول الصفحة 62.

- **إجمالي الناتج المحلي الإجمالي**

الشكل رقم (03): منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2021)

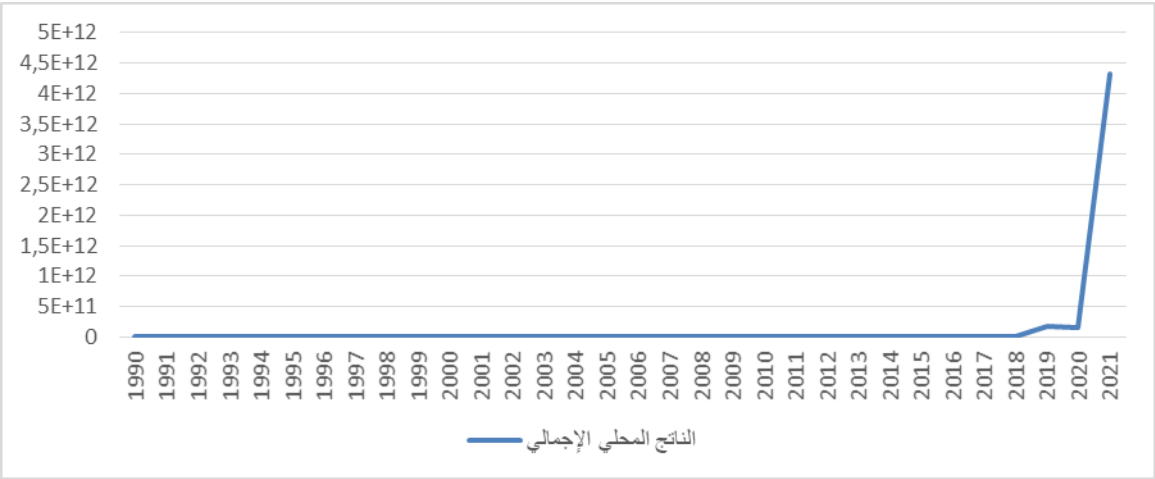

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

يمثل الشكل منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2021)، للجدول السابق رقم (03) المطلب الثاني للمبحث الأول الصفحة 64.

*** المتغيرات التابعة:**

- ميزان المدفوعات:

الجدول الموالي يبين تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021.

الجدول رقم (04): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
1990	84,00	**2007**	29 454,00
1991	1 047,00	**2008**	36 859,00
1992	-110,00	**2009**	3 857,00
1993	-30,00	**2010**	15 207,00
1994	-4 360,00	**2011**	20 194,00
1995	-6 300,00	**2012**	12 040,00
1996	-680,00	**2013**	79 276,40
1997	2 240,00	**2014**	82 171,80
1998	-260,00	**2015**	70 041,70
1999	-540,00	**2016**	-26 031,40
2000	9 020,00	**2017**	-21 762,50
2001	7 720,00	**2018**	-15 819,80
2002	4 840,00	**2019**	-16 926,90
2003	8 820,00	**2020**	-16 368,50
2004	11 260,00	**2021**	-1 665,74
2005	15 488,60		
2006	17 736,00		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات صندوق النقد العربي

الشكل رقم (04): منحنى تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021.

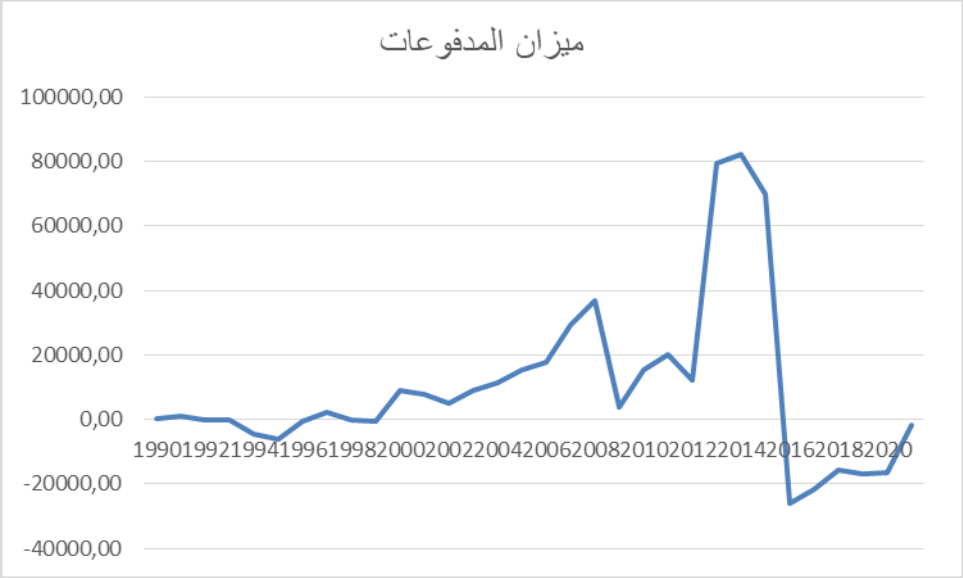

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) نلاحظ أن: رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021 عرف عدة تطورات إذ أن الاقتصاد الوطني يتأثر بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية وخاصة الصدمات النفطية، حيث أن تقلب أسعار النفط يؤثر بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات الجزائري. على العموم سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائر رصيدا موجبا وبشكل متزايد خلال الفترة 2000 – 2008، وحقق أعلى فائض سنة 2008 بما يزيد عن 36 859,00مليون دولار أمريكي، ليتراجع هذا الفائض إلى 3 857,00 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بفعل تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. خلال الفترة 2010 -2015 حافظ على ايجابية رصيده، حيث سجل فائضا قدره 79 276,40 مليون دولار سنة 2015، منذ سنة 2016 عرف ميزان المدفوعات الجزائري عجزا في رصيده بشكل متواصل حتى سنة 2021 سجلت سنة 2016 أقصى عجز بما يزيد عن (26 031,40-) مليون دولار. ومن المتوقع استمرار عجز ميزان المدفوعات في السنوات المقبلة تحت تأثير استمرار تدهور أسعار النفط وكذا التأثير السلبي لأزمة كوفيد 19 على حركة الواردات بالخصوص والتي تستخدم لتلبية أهم متطلبات مواجهة هذا الداء خاصة إمدادات الدواء والمستلزمات الطبية وكذلك الغذاء.

المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

1. تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

- **النموذج الأول:** باعتبار متغير ميزان المدفوعات هو المتغير التابع

$$SOL = \alpha_1 GDP + \alpha_2 EXMS + \alpha_3 IMMS + C$$

حيث:

SOL : يمثل ميزان المدفوعات

EXMS : يمثل الصادرات من السلع والخدمات

IMMS : يمثل الواردات من السلع والخدمات

نتائج التقدير موضحة كالآتي:

جدول رقم (05): نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات

المتغيرات	المتغير التابع: ميزان المدفوعات (SOL)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
Log GDP	-1.53	-3.29	0.002	معنوي
Log *EXMS*	0.57	2.11	0.04	معنوي
Log imms	0.04	0.14	0.88	غير معنوي
C	-1.02	-1.50	0.14	غير معنوي
R^2	0.3558			نموذج
قيمة F	5.156442 (القيمة المعنوية: 0.005786)			معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **التعليق على النموذج**

  - **بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :**

وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع ولقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.3558)، ما يعني أن نسبة 35.58% ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة في هذه الدراسة من التغير في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كما أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا

راجع إلى أن الجزائر تعتمد على إيرادات المحروقات، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة 1990-2021.

- **بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج:**

- **متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP*:** لقد بلغت قيمة معامله (1.53-) وهو معنوي لأن احتماله (0.002) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة *1%* سيؤدي إلى نقصان ميزان المدفوعات بنسبة قدرها 1.53*%*.
- **متغير الصادرات من السلع والخدمات:** والتي بلغت قيمتها(0.57) إلا أنها معنوي لأن احتمالها هو (0.04) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد وجود أثر متغير الصادرات من السلع والخدمات الخصم على حجم ميزان المدفوعات في الجزائر.
- **متغير الواردات من السلع والخدمات:** والتي بلغت قيمتها (0.04) إلا أنها غير معنوي لأن احتمالها هو (0.88) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يلغي أثر على ميزان المدفوعات في الجزائر.

- **بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:**

لقد بلغت قيمة *F-statistic* (5.156442) باحتمال (0.005786) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، ما يعني أن النموذج هو معنوي وبالتالي فهو مقبول للدراسة.

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة:

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث اذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى $I(1)$ فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، اما اذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الإبطاء الموزعة)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النموذج		في المستوى			أخذ الفروق من الدرجة الأولى		
اختبار جذر الوحدة ADF		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
sol	T	-2.44	-2.62	-2.56	-5.37	-5.28	-5.19
	Sig	0.0162	0.0996	0.2992	0.00	0.00	0.00
GDP	T	1.95	1.13	-0.76	-11.01	-11.63	-12.45
	Sig	0.98	0.99	0.96	0.00	0.00	0.00
EXMS	T	-1.34	-1.82	-2.12	-5.67	-5.61	-5.52
	Sig	0.16	0.36	0.51	0.00	0.00	0.00
IMMS	T	-1.88	-1.83	-1.78	-6.56	-6.48	-6.49
	Sig	0.05	0.36	0.69	0.00	0.00	0.00
القرار		سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج اختبار ADF المبينة في الجدول (06)، نلاحظ أن سلسة المتغير Sol غير مستقرة عند المستوى، وعند الفرق الأول استقرت عند مستوى معنوية 5% وتكون متكاملة من الدرجة I(1) أما المتغيرة CH فهي مستقرة عند المستوى وتكون متكاملة من الدرجة I(0) بمستوى معنوية 5% أما فيما يخص المتغيرتين INF وSBP فهي غير مستقرة عند المستوى، واستقر *TR* عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5% أي متكاملتين من الدرجة I(1).

3. تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL*:

بما أن متغيرات الدراسة سواء التابعة والمستقلة هي مستقرة من الدرجة *I(1)* والدرجة I(2) هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL* وتطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

1.3. تقدير نموذج ميزان المدفوعات:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء ألليا باستخدام برنامج (*eviews10*)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في ARDL (4 4 0)، أي أربع فترات إبطاء لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وبدون فترة إبطاء لمتغير ميزان المدفوعات. أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالآتي:

1.1.3. معادلة التكامل المشترك:

D(SOL) = -16640.931255093259 -1.549891008105*SOL(-1) -0.000000000003*GDP** + 0.261324297778*EXMS** + 0.834105978238*IMMS** + 0.796063103167*(SOL - (-0.00000000*GDP(-1) + 0.16860818*EXMS(-1) + 0.53817073*IMMS(-1) -10736.83966684) + 0.798134505624*D(SOL(-2)))

2.1.3. تقدير النموذج في المدى الطويل:

نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل كانت كالآتي:

- معادلة المدى الطويل كانت كالآتي:

EC = SOL - (-0.0000*GDP + 0.1686*EXMS + 0.5382*IMMS -10736.8397).

وهي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل

المتغيرات	المتغير التابع: ميزان المدفوعات (sol)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		
		قيمة t	Sig	القرار
GDP	-1.83	-7.76	0.00	معنوي
EXMS	0.16	1.08	0.28	غير معنوي
IMMS	0.53	3.07	0.00	معنوي
C	***-10736.84***	***-2.97***	***0.00***	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ أن نتائج التقدير على المدى الطويل أن ناتج المحلي الإجمالي كان أثره سلبي (-1.83) ومعنوي على ميزان المدفوعات ($sig< 0.05$)، في حين كان أثر صادرات من السلع والخدمات إيجابي (0.16) ولكن غير معنوي لأن ($sig> 0.05$)، وبالنسبة للواردات من السلع والخدمات إيجابي (0.53) ومعنوي لأن ($sig< 0.05$).

3.1.3. اختبار منهج الحدود (*Bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:

جدول رقم (08): نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds test)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد I(0)	الحد I(1)
F-statistic	7.237206	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
	2	2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*Bounds test*) أن القيمة *F* الاحصائية (7.23) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى لاختبار (*Bounds test*) عند كل مستويات المعنوية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

4.1.3. منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (*Bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، إلا أنه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب ومعنوي. ولكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب وذو دلالة معنوية. كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (09): نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: ميزان المدفوعات	*1.549891-* (*t** =6.539519-)	سالب ومعنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

		(sig = 0.00)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

يتضح من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الأجل القصير، ونلاحظ أيضا أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي 154.98 % وهي معنوية عند مستوى المعنوية 5% وبالإشارة السالبة، هذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل القصير، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل والتي جاءت جيدة في هذا النموذج.

2.3 تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

1.2.3. دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	*Prob*
F-statistic	0.794921	0.4654
Obs*R-squared	2.135515	0.3438

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) أن القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

2.2.3. اختبار ثبات تباين الأخطاء:

جدول رقم (11): نتائج اختبار(*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	3.242343	0.0834

Obs*R-squared	3.104594	0.0781

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

لتحليل هذه النتائج الاقتصادية بشكل مفصل، سنقوم بفحص البيانات والنتائج الموضحة في الجدول رقم (11) لفهم أثر الإنتاج التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990 إلى 2021.

اختبار*F-statistic*

قيمة الاختبار*3.242343 (F-statistic)*

القيمة المعنوية 0.0834

اختبار *F*-statistic: يستخدم عادةً لاختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. في هذه الحالة، القيمة المعنوية 0.0834 تعني أنه هناك احتمال بنسبة 8.34% أن تكون النتائج التي حصلنا عليها هي بسبب الصدفة فقط.

إذا كانت القيمة المعنوية أقل من 0.05: يمكننا رفض فرضية العدم وقبول أن هناك تأثير معنوي بين الإنتاج التجاري وميزان المدفوعات.

إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من 0.05: لا يمكننا رفض فرضية العدم بشكل قاطع نظرًا لأن القيمة المعنوية 0.0834 هي أكبر من 0.05 لكنها قريبة منها، يمكننا القول إن هناك بعض الأدلة على وجود تأثير لكن ليس بشكل قوي جدا

اختبار *Obs*R-squared*

قيمة الاختبار *3.104594 :(Obs*R-squared)*

القيمة المعنوية 0.0781:

اختبار *Obs*R-squared* يستخدم عادةً لفحص مدى ملاءمة النموذج ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

القيمة المعنوية 0.0781: قريبة من 0.05، مما يشير إلى أن هناك دلالة إحصائية، لكن ليست قوية بما يكفي لاعتبار التأثير معنويًا بشكل قاطع.

بالنظر إلى كلا الاختبارين، يمكننا استنتاج أن هناك أدلة على أن الإنتاج التجاري قد يكون له تأثير على ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990 إلى 2021، لكن الأدلة ليست قوية بما يكفي لاعتبارها حاسمة. قد يكون من المفيد إجراء المزيد من الدراسات أو استخدام نماذج اقتصادية مختلفة لتعزيز هذه النتائج.

3.2.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*):

جدول رقم (12): نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	4.695965	0.095562

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) أن قيمة الاختبار هي أكبر من المستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي. وهذا ما يوضحه الشكل الذي يأخذ شكل الجرس كالتالي:

الشكل رقم (05): التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

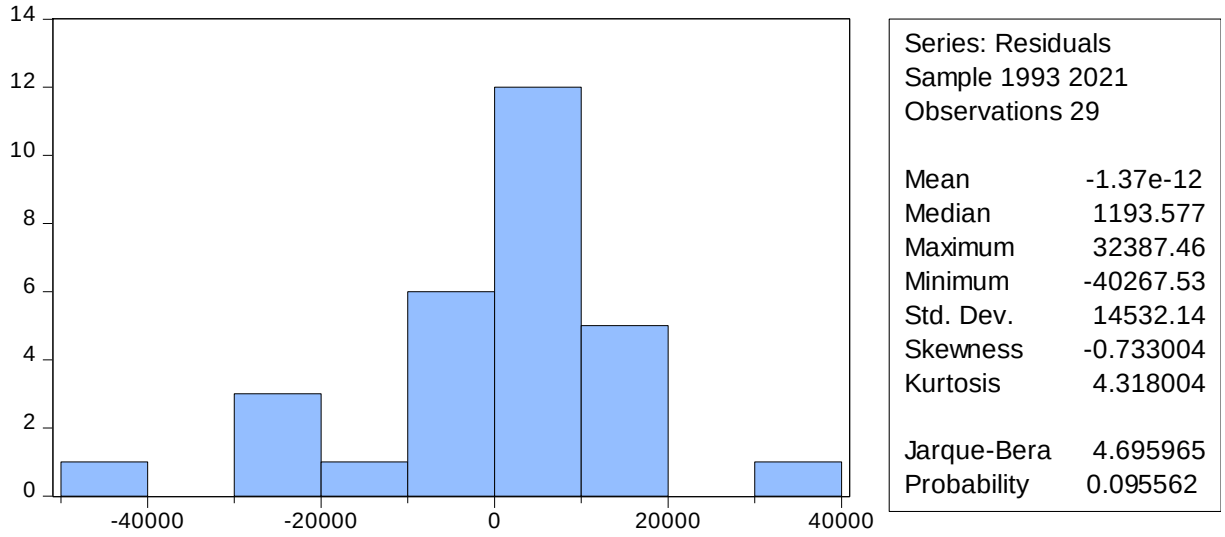

4.2.3. اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج

الشكل رقم (06): اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج

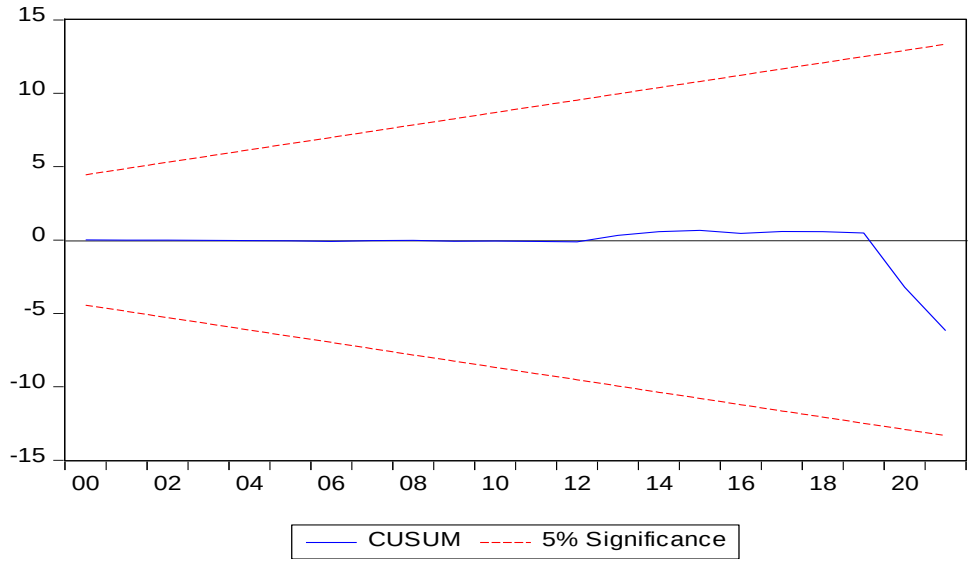

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال اختبار (*CUSUM*) يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذا الاختبار أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة . وأن منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الأعلى والأسفل مما يدل أن النموذج ثابت.

نتائج المناقشة:

من خلال الدراسة توصلنا إلى:

- توجد علاقة مباشرة بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات.
- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لهيمن قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة، وبالتالي ومن ناحية التدقيق فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للانفتاح التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات.

- يعتبر قطاع المحروقات المحور الأساسي للاقتصاد الجزائري، هذا يعني أن أي اضطراب في سوق النفط العالمية سيؤثر بشكل سلبي على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد. وبالتالي، فإن هناك علاقة ترابط متبادلة بين هذا القطاع والاقتصاد الجزائري.
- تؤكد النتائج التجريبية لاختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* التي تشير إلى وجود علاقة توازنية بين تذبذب كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي وصادرات وواردات الجزائر، وبعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل نجد أن معلمة كل من نمو الصادرات ونمو الواردات في الأجل الطويل إحصائيا معنوية كما أنها جاءت إشارة موجبة ما يدل على أن التغير بوحدة واحدة في معدلات نمو الصادرات والواردات يؤثران بزيادة في ميزان المدفوعات.
- توصلنا إلى أن قيمة الإحصائية Fالمحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.
- توصلت الدراسة أن متغير الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري.
- ولتحقيق استقرار الاقتصاد يجب على الحكومة الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية ودعم القطاعات البديلة، من خلال تنويع سلة موارد الاقتصاد الجزائري وتحقيق نمو مستدام. تدل النتائج الإيجابية لاختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* على أهمية الاستثمار في المشاريع والتوسع في حجم الإنتاج الكلي لزيادة الصادرات والواردات، التي ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعزز استقرار الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث:

من هذا الفصل تم تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن الانفتاح، بحيث أن مؤشر الانفتاح التجاري معبر عنه بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية، في حين يرتبط بالدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر بكمية الصادرات من المحروقات وأسعارها، أي انفتاح مرتبط بوفرة الموارد الطبيعية، ويعرف هذا المعدل في العديد من الدول بارتفاع متباطئ وتراجع خلال الفترة (1990-2021)، وذلك نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سريعة مقارنة بنمو الصادرات، ما يؤكد توجه عديد من الدول إلى السياسات الحمائية، خلال السنوات الأخيرة، واتباعها لاستراتيجية إحلال الواردات ذات التوجه الداخلي، هذا ومس هذا التحول عدد كبير من الدول المتقدمة، التي انتهجت فيما سبق استراتيجية ذات توجه تصديري، في حين أن معدل الانفتاح التجاري في الزائر مقاس بنسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل ارتباط بوفرة الموارد الطبيعية، وإن كانت تعتبر من أهم مصادر تمويله، بح ث أنه يخضع أيضا للقيود والاتفاقيات التجارية، إما من خلال تقييد كمي للمنتجات المستوردة، وإما فرض رسوم جمركية، كما أن الاتفاقيات التجارية المبرمة ساهم في الرفع من نسبة الواردات إلى الناتج.

الخاتمة

يشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو تفعيل نظام تجاري دولي خال من الحواجز وهذا راجع إلى تزايد قناعة الدول بأهمية التارة الخارجية، وكذا استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية التب تفرضها العولمة، وقد تزامن هذا التوجه بتزايد جهود المؤسسات المالية الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية الرامي إلى تحرير التجارة الدولية.

إن الانفتاح التجاري ليس فقط عبارة عن عامل بل إضافة إلى ذلك هو أسلوب جوهري تسعى من خلاله الدول لتحقيق المكاسب خاصة بالنسبة للدول مرتفعة الدخل، أما بالنسبة للدول متوسطة وضعيفة الدخل تبحث عن الحفاظ أو تمديد الفرص لأجل البقاء في السوق الدولي.

فجميع الدول تتبادل السلع والخدمات فيما بينها، أدى ذلك إلى التطور التدريجي عبر الزمن لآليات التجارة مع التحفيز وتوسيع نطاقها في ظل وجود منظمات ومؤسسات دولية تترأسها المنظمة العالمية للتجارة بالتالي تعدد أشكال الانفتاح التجاري التي تتمثل في الانفتاح التجاري التام فيه يتم إزالة القيود الجمركية، التحرير التجاري الجزئي ويتم فيه تخفيض التعريفة أما المتعدد الأطراف يكون في ظل التكامل الدولي أو في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

انتقلت الدول من الانفتاح التجاري على أساس اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، إلى الفرق في الوفرة أو الندرة لعوامل الإنتاج، ثم توسعت أكثر لتتعمق في نوعية عوامل الإنتاج من حيث التفصيل في نوعية رأسمال، مضاف رأسمال البشري بدوره في التحرير التجاري من خلال زيادة المنتج المصدر ذو النوعية، مما عمل على خلق منافسة دولية، ليصبح الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير التامة ولنفس الاقتصاديات المتشابهة، بحيث يرجع ذلك إلى التمايز في الجودة والنوعية، وفورات الحجم سواء الداخلية والخارجية للشركات.

وفي إطار سعي الجزائر لتحسين اقتصادها واندماجها في الاقتصاد العالمي قامت بإبرام عدة اتفاقيات شراكة من أهمها الشراكة الأورومتوسطية محاولة بذلك الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري. فبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر لتحسين أداء موازين مدفوعاتها سعت لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، حيث أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات.

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بالإطار النظري للانفتاح التجاري مبرزين بذلك أبرز مفاهيمه ومؤشراته وكذا النظريات المفسرة له، هذا في الفصل الأول. أما في الفصل الثاني فقمنا بدراسة نظرية لميزان المدفوعات من مفهوم وأهمية وكذا مكوناته، إلى أسباب توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تصحيحها. كما تم في الفصل الثالث محاولة توضيح أثر الانفتاح

التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2021) عن طريق الدراسة القياسية باستخدام برنامج Eviews 10.

وبعد دراستنا لكل النقاط توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ إن استفادة الجزائر من مزايا الانفتاح التجاري، يكون من خلال الاستخدام الأمثل لآليات التأثير (وفورات الحجم، والتكنولوجيا)، غير أن ذلك لم يتحقق، لأنه مشروط بالطبيعة الذاتية للتغير التكنولوجي، وتنويع الإنتاج الصناعي، وقاعدة التصدير، أي أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج، والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية نسب مرتفعة لم تساهم في زيادة معدلات النمو بسبب عدم فعالية الاستثمار من جهة، وعدم قدرة الجزائر على توطين التكنولوجيا، واستغلالها بما يخدم تنويع قاعدة الصادرات.
- ✓ بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها الجزائر في إطار الانفتاح على العالم الخارجي إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، وهذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانيزمات وسياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية والتخطيط لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ توجد علاقة مباشرة بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان مدفوعاتها.
- ✓ كما أفرزت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وذلك يعني أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ على المدى البعيد تؤثر سياسة الانفتاح التجاري تأثيرا طرديا على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري ارتفع حجم الناتج المحلي الجمالي وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ أثر سياسة الانفتاح التجاري في المدى القريب على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طردي ومعنوي، وأن مؤشر الانفتاح التجاري في التأخيرات الزمنية للأجل القريب معنوية إحصائيا، وهذا يفسر بأن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر بالانفتاح التجاري على المدى البعيد ويتأثر بشكل مباشر بالتقلبات الظرفية لمؤشر الانفتاح التجاري.

اختبار الفرضيات:

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، وذلك بغية دراسة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، توصلنا إلى اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: الانفتاح التجاري أصبح أمر لابد منه، خاصة وأن معظم الدول النامية في مسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي وجب عليها أن تزيد في صادراتها. **تم تأكيد هذه الفرضية،** لأن الانفتاح التجاري أصبح واقعا عمليا تمليه الضرورة لإقامة تكتلات اقتصادية والاتفاقيات التجارية، وكذا منظمة العالمية للتجارة وبالتالي على الدول النامية أن تسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري.

الفرضية الثانية: ميزان المدفوعات هو بيان تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية الدول، وبالتالي يبين حالة اقتصاد هذه الدولة جراء معاملاتها الخارجية. **تم تأكيد هذه الفرضية،** وذلك أن ميزان المدفوعات يبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لأي اقتصاد، وبالتالي هو صورة واضحة لحالة اقتصاد دولة ما جراء المبادلات الخارجية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات الجزائري. **تم تأكيد هذه الفرضية،** حيث أن متغير الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري.

وفي الأخير نقترح بإتباع سياسة الانفتاح التجاري بشكل متوازن، بحيث لا يتم الاعتماد فقط على الريع البترولي بالنسبة للصادرات، بل يجب العمل على عصرنة وهيكلة المؤسسات الاقتصادية، وتنويع الصادرات لزيادة القدرة التنافسية الحقيقية بينها وبين نظيراتها في الأسواق الدولية. كذلك العمل على تحسين المناخ الاقتصادي، لجلب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة.

قائمة المصادر

والمراجع

- **الكتب:**

1. أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
2. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.
3. الحويش ياسر، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005.
4. السواعي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الناشر: عامل الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 281.
5. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
6. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
7. أمين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
8. توفيق عبد الرحيم يوسف حن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
9. حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
10. دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، جامعة عني الشمس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1975.
11. رضا عبد السلام، العلاقة الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
12. زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006.
13. زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970.
14. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر،1999.
15. سامي السيد، الاقتصاد الدولي، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2005.

16. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.
17. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد لطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
19. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
20. فاطمة الزهراء عادل وعبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي (تطورات فكره وأشكال تكتلاته)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
21. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
22. فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1971.
23. كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
24. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
25. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
26. محمد قابل صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
27. محمد قابل صفوت، نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.
28. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
29. مجدي محمود شياب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

30. محمود يونس، اقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.
31. محمود يونس، عبد النعيم محمد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر،2000.
32. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2010.
33. ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
34. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

- **المذكرات والأطروحات:**

1. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014
2. صغير فؤاد، لعسكري خالد، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر(2012-2022)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاديات العمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022-2023.
3. عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2004-2005.

- **المجلات والملتقيات:**

1. صالح عيسى سعد، ومحمد اسماعيل عطية، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام أنموذج(ARDL) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 45، 2018.

➢ **بالفرنسية:**

1. Afonso O, (2001) , «The Impact Of International Trade On Economic Growth» ,Portugal; N°106.
2. Caupin V, Sedik T.S, (2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique», CERDI.
3. Daniel Rouget F, (2006-2009) , « Les politiques commerciales », CP de SES.
4. Edwards S,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Countries», Vol 31,N°03.
5. Frankel A, Romer D, Cyrus T, (2000), «Trade and Growth in East Asian Countries: Cause and Effect», Vol 23, N. 5732, p 11.
6. Jean M.S., (2000), « l'ouverture commercial est-elle mesurable ? », CERESA, Paris, France.
7. Kessing D. Population and Industrial Development. Some Evidence from Trade Patterns // The American Economic Review. 1963. June.
8. Marc Siroën j, (1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique : Une comparaison des modèles», vol 39, N°3.
9. Rodriguez F, Rodrik D, (2001), «trade policy and economic Growth», Vol 15.
10. Sebastian EDWARDS, Openness، Trade liberalization and growth developing countries, Journal of Economic Literature، London, 1993.

الملاحق

Dependent Variable: SOL
Method: Least Squares
Date: 05/21/24 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1990 2021
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10276.22	6809.127	-1.509183	0.1425
GDP	-1.53E-12	4.64E-13	-3.298512	0.0027
EXMS	0.575233	0.272604	2.110140	0.0439
IMMS	0.046307	0.311721	0.148551	0.8830

R-squared	0.355868	Mean dependent var	9890.677
Adjusted R-squared	0.286853	S.D. dependent var	25893.83
S.E. of regression	21866.82	Akaike info criterion	22.93980
Sum squared resid	1.34E+10	Schwarz criterion	23.12301
Log likelihood	-363.0368	Hannan-Quinn criter.	23.00053
F-statistic	5.156442	Durbin-Watson stat	1.143070
Prob(F-statistic)	0.005786		

Null Hypothesis: SOL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.444777	0.0162

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.621195	0.0996

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.560855	0.2992

عند اخذ الفروق من الدرجة الاولى

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.377481	0.0000

Null Hypothesis: D(SOL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.282991	0.0002

Null Hypothesis: D(SOL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.199364	0.0011

معادة التكامل المشترك

Cointegrating Equation:
D(SOL) = -16640.931255093259 -1.549891008105*SOL(-1) -0.000000000003*GDP** + 0.261324297778*EXMS** + 0.834105978238*IMMS** + 0.796063103167*(SOL - (-0.00000000*GDP(-1) + 0.16860818*EXMS(-1) + 0.53817073*IMMS(-1) -10736.83966684) + 0.798134505624*D(SOL(-2)))

تقدير النموذج في المدي الطويل:*4*

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-1.83E-12	2.36E-13	-7.763468	0.0000
EXMS	0.168608	0.155087	1.087187	0.2887

IMMS	0.538171	0.175014	3.075016	0.0055
C	-10736.84	3604.645	-2.978612	0.0069

EC = SOL - (-0.0000*GDP + 0.1686*EXMS + 0.5382*IMMS -10736.8397)

3.1.4.اختبار منهج الحدود (*bounds test*)لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.237206	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

Immms

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.821856	0.9802

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.238041	1.0000

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.249380	0.8761

أخذ الفروق من الدرجة الأولى

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.392413	0.5318

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.421601	0.5548

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.536373	0.3094

exms

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.514333	0.8212

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.613483	0.8535

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.461351	0.3435

أخذ الفروق من الدرجة الأولى

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.757826	0.0749

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.792031	0.3771

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.521036	0.7995

exm

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.492077	0.4947

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.610940	0.4652

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.653041	0.7477

أخذ الفروق من الدرجة الأولى

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.874735	0.0000

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.804624	0.0000

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.761284	0.0003

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SOL(-1))	0.796063	0.171904	4.630862	0.0001
D(SOL(-2))	0.798135	0.185837	4.294814	0.0003
CointEq(-1)*	-1.549891	0.237004	-6.539519	0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.794921	Prob. F(2,20)	0.4654
Obs*R-squared	2.135515	Prob. Chi-Square(2)	0.3438

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.242343	Prob. F(1,26)	0.0834
Obs*R-squared	3.104594	Prob. Chi-Square(1)	0.0781

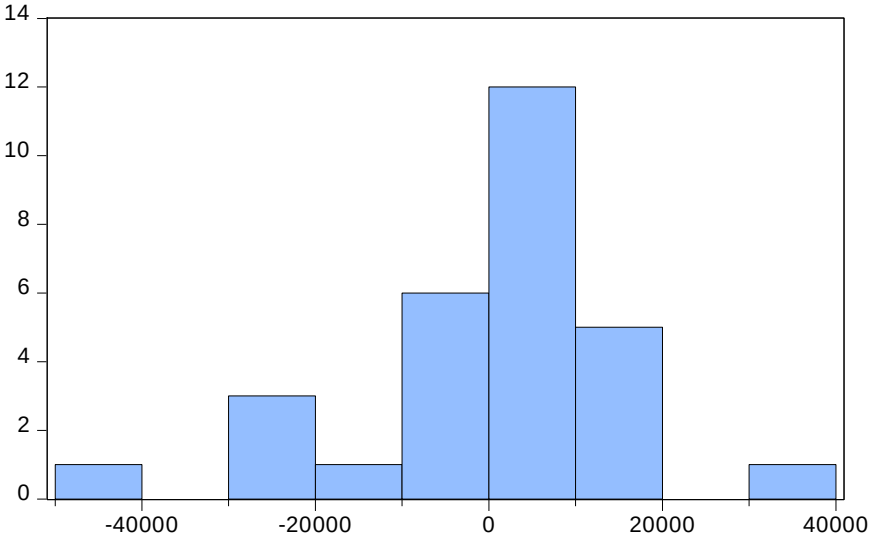

Series: Residuals
Sample 1993 2021
Observations 29

Mean	-1.37e-12
Median	1193.577
Maximum	32387.46
Minimum	-40267.53
Std. Dev.	14532.14
Skewness	-0.733004
Kurtosis	4.318004
Jarque-Bera	4.695965
Probability	0.095562